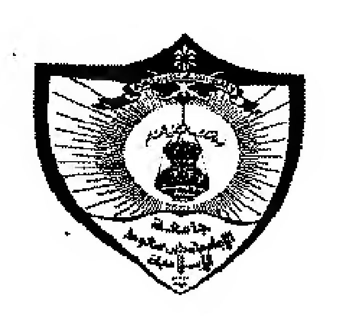
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



الرسالة التدمرية

مجمل اعتقاد السلف

تأليف
شيخ الإسلام

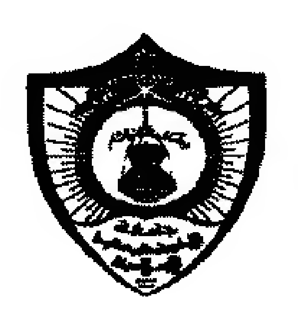
تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي

مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الطبعة الرابعة

١٤٠٨هـ

المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



الرسالة التدمرية

مجمل اعتقاد السلف

تأليف
شيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي

مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الطبعة الرابعة

١٤٠٨هـ

فهرس الموضوعات

ترجمة المؤلف

هو شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبدالله بن الخضر بن محمد ابن تيمية النميري الحراني الدمشقي.

وتيمية هي والدة جده الأعلى (محمد). كانت واعظة راوية. ونسب هذا البيت الكريم اليها.

ولد في حران من أمهات مدن الجزيرة بين دجلة والفرات سنة ٦٦١، وقدم به والده الى دمشق مع أسرتهم عند استيلاء التتار على بلادهم. وفي دمشق أخذ العلم عن رجالاتها يوم كانت موئل العلم والدين.

وكان مشهوراً بالزهد والورع والعبادة مع الشجاعة والفروسية، فكان المدافع عن البلاد بسيفه، كما كان المدافع عن عقائد الأمة بلسانه وقلمه.

وقد قام بالدفاع عن دمشق عندما غزاها التتار، وحاربهم عند شقحب — جنوبي دمشق — وكتب الله هزيمة التتار، وبهذه المعركة سلمت بلاد الشام وفلسطين ومصر والحجاز.

وطلب من الحكام متابعة الجهاد لإبادة أعداء الأمة الذين

كانوا عوناً للغزاة . فأجّج ذلك عليه حقد الحكام، وحسد العلماء الأقران ، ودسّ المنافقين الفجار ، فناله الأذى والسجن والنفي والتغريب ، فما لان ولا خضع .

وكانت كلمته المشهورة :

ما يصنع أعدائي بي؟! أنا جنتي وبستاني في صدري أنّى رحت ، فهي معي لا تفارقني

أنا حبسي خلوة ، وقتلي شهـــادة ، واخراجي من بلدي سياحة .

كان يقول في سجنه ، وما أكثر ما سُجن :

المحبوس من حبس قلبه عن ربه ، والمأسور من أسره هواه.

وقد زادت مؤلفاته على ثلاثمائة مؤلف ، في مختلف العلوم ، ومنها ما هو في المجلدات المتعددة[1] .

وكانت وفاته في سجن قلعــة دمشق ، ليلة الاثنين لعشرين خلت من ذي القعدة سنة ٧٢٨ ، عليه رحمة الله .

---

(١) وقد يسر الله لنا طبع عدد منها ، وعندي عدد مما لم يطبع له من الرسائل وسوف نباشر بطبعها قريباً ان شاء الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

ونشهد أن لا إله إلا الله

ونشهد أن محمداً عبده ورسوله — صلى الله عليه وسلم تسليماً.[1] أما بعـــد

فقد سألني من تعينت اجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس، من الكلام (في التوحيد والصفات) وفي (الشرع والقدر) لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين، وكثرة الاضطراب

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان يعلمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه، ويفتتح بها خطبه، والتي درج على التزامها في غالب كتبه شيخ الاسلام. انظر هذه الخطبة مخرجة ومحققة في رسالة «خطبة الحاجة» طبع المكتب الاسلامي بتحقيق المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني.

فيهما . فانهما مع حاجة كل أحد اليهما ، ومع أن أهل النظر ، والعلم ، والإرادة، والعباد : لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر ، والاقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضـــلال لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة ، وبالباطل تارات ، وما يعتري القلوب في ذلك : من الشبه التي توقعها في أنواع الضلالات .

فالـكلام في باب (التوحيد والصفات) : هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات .

والكلام في (الشرع والقدر) : هو من باب الطلب ، والإرادة : الدائر بين الارادة والمحبة ، وبين الـكراهة والبغض : نفياً ، وإثباتا .

والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات ، والتصديق والتكذيب ، وبين الحب والبغض ، والحض والمنع ؛ حتى إن الفرق بين هذا النـوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة ، ومعروف عند أصناف المتـكلمين في العلم ، كما ذكر ذلك الفقهاء فى كتاب الايمان ، وكما ذكره المقسمون للـكلام ؛ من أهل النظر ، والنحو ، والبيان ، فذكروا أن الكلام نوعان : خبر ، وانشاء ، والخبر دائر بين النفي والإثبات ، والإنشاء أمر ، أو نهي ، أو إباحة .

واذا كان كذلك : فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب اثباته له من صفـات الكمال ، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال ، ولا بد له فى أحكامه

من أن يثبت خلقه وأمره، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته، وعموم مشيئته ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه: من القول والعمل، ويؤمن بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل.

وهذا يتضمن (التوحيد في عبادته) وحده لا شريك له: وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل، والأول يتضمن (التوحيد في العلم والقول) كما دل على ذلك سورة (قل هو الله أحد) ودل على الآخر سورة: (قل ياأيها الكافرون) وهما سورتا الاخلاص، وبهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بعد الفاتحة في ركعتي الفجر، وركعتي الطواف، وغير ذلك.

فأما الأول وهو (التوحيد في الصفات) فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله: نفياً واثباتاً، فيثبت لله ما أثبته لنفسه، وينفي عنه ما نفاه عن نفسه.

وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات، من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل.

وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه، مع إثبات ما أثبته من الصفات، من غير إلحاد: لا في أسمائه ولا في آياته، فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته، كما قال تعالى: (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه سيُجزَوْن ما كانوا يعملون) وقال تعالى: (إن الذين يلحدون

في آياتنا لا يخفون علينا أفمن يُلقى في النار خير أم من يأتي آمناً يوم القيامة؟ اعملوا ما شئتم !) الآية .

فطريقتهم تتضمن اثبات الأسماء والصفات ، مع نفي مماثلة المخلوقات : اثباتاً بلا تشبيه ، وتنزيهاً بلا تعطيل ، كما قال تعالى : (ليسَ كمثلهِ شيء وهو السميع البصير) .

ففي قوله (ليس كمثله شيء): رد للتشبيه والتمثيل، وقوله:(وهو السميع البصير): رد للالحاد والتعطيل .

والله سبحانه : بعث رسله (باثبات مفصل ، ونفي مجمل) فأثبتوا لله الصفات على وجه التفصيل ، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل ، كما قال تعالى: (فاعبده واصطبرْ لعبادته هل تعلم له سمياً) . قال أهل اللغة : هل تعلم له سمياً أي نظيراً يستحق مثل اسمه . ويقال : مسامياً يساميه ، وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس (هل تعلم له سميا) مثيلا أو شبيها .

وقال تعالى (لم يلد ولم يُولد ، ولم يكن له كفواً أحد) وقال تعالى : (فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون) وقال تعالى : (ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشدّ حباً لله) وقال تعالى : (وجعلوا لله شركاءَ الجنَّ وخَلَقَهُمْ وخَرَقُوا له بنينَ وبناتٍ بغيرِ علمٍ سُبحانه وتعالى عما

يَصِفون * بديعُ السمٰوات والأرضِ أنّى يكونُ لَهُ ولدٌ ولم تكن له صاحبةٌ وخَلَقَ كلَّ شيءٍ وهو بكل شيءٍ عليم ؟) .

وقال تعالى : (تباركَ الذي نَزَّلَ الفرقانَ على عبدِهِ ليكونَ للعالمينَ نَذيراً * الذي لهُ مُلكُ السَّمٰوات والأرضِ ولمْ يتَّخِذْ وَلداً ولم يكنْ لهُ شريكٌ في المُلك) وقال تعالى : (فاستفتِهم أَلِرَبِّكَ البناتُ ولهم البنون * أم خَلَقنا الملائكةَ إناثاً وهم شاهدون ؟ * ألاَ إنّهم مِن إفكِهِم لَيَقُولون * ولد الله وإنهم لكاذبون * أصطفى البناتِ على البنين * ما لكم كيفَ تحكُمون * أفلا تَذَكَّرون * أم لكُمْ سلطانٌ مبين ؟ فأتوا بكتابِكم إن كنتم صادقين * وجَعَلوا بينَه وبينَ الجِنَّةِ نَسَباً ولقَدْ عَلِمت الجِنَّةُ إنهم لمُحضَرون * سبحانَ اللهِ عمَّا يصِفون * إلا عباد الله المخلَصين) إلى قوله : (سبحانَ ربِّكَ ربِّ العزةِ عمَّا يصِفُون * وسَلامٌ على المُرْسَلين * والحمدُ لله ربِّ العــــالمين) .

فسبَّح نفسه عما يصفه المفترون المشركون ، وسلَّم على المرسلين ، لسلامة ما قالوه من الإفك والشرك ، وحمد نفسه ; إذ هو سبحانه المستحق للحمد بمـا له من الأسماء والصفات ، وبديع المخلوقات .

وأما (الاثبات المفصل) : فانه ذكر من أسمائه وصفاته ، ما أنزله في محكم آياته كقوله : (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) الآية بكمالها . وقوله : (قل هو الله أحد * الله الصمد) السورة ، وقوله : (وهو العليم الحكيم) (وهو العليم القدير)(وهو السميع البصير)(وهو العزيز الحكيم)(وهو الغفور الرحيم)

(وهو الغفورُ الودودُ ذو العرشِ المجيدِ فعّالٌ لما يريد) (هو الأوّلُ والآخرُ والظاهرُ والباطنُ وهُوَ بكلِّ شيءٍ عليم * هو الذي خَلَقَ السّمٰواتِ والأرضَ في ستّةِ أيامٍ ثمّ استوىٰ علىٰ العرشِ يعلمُ ما يلجُ في الأرضِ وما يخرُجُ منها وما ينزِلُ من السّماءِ وما يعرجُ فيها وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير).

وقوله: (ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخطَ الله وكرهوا رضوانه فأحبطَ أعمالهم)

وقوله: (فسوفَ يأتي الله بقومٍ يحبهم ويحبونه أذلةٍ على المؤمنين أعــزةٍ على الـكافرين) الآية، وقوله: (رضيَ الله عنهم ورضوا عنهُ ذلك لمن خشيَ ربّه) وقوله: (ومن يقتلْ مؤمناً متعمّـداً فجزاؤهُ جهنمُ خالداً فيها وغضبَ اللهُ عليه ولعنهُ) وقوله: (إن الذينَ كفروا ينادونَ لمقتُ اللهِ أكبرُ من مقتكم أنفسكم إذْ تدعونَ إلىٰ الإيمانِ فتكفرون) وقوله: (هلْ ينظرونَ إلاّ أنْ يأتيهمْ اللهُ في ظللٍ من الغمامِ والملائكة) وقــوله: (ثمّ استوىٰ إلى السماءِ وهيَ دخانٌ فقالَ لها وللأرضِ ائتيا طوعاً أوْ كرهاً قالتا أتينا طائعين)

وقــوله: (وكلّم اللهُ موسىٰ تكليما) وقوله: (وناديناهُ منْ جانبِ الطورِ الأيمنِ وقرّبناهُ نجيّاً) وقوله: (ويومَ يناديهمْ فيقولُ أينَ شركائيَ الذينَ كنتمْ تزعمونَ) وقــوله: (إنّمـا أمرُه إذا أرادَ شيئاً أنْ يقولَ له كنْ فيكونْ) وقوله: (هُوَ اللهُ الذي لاَ إلهَ إلاّ هُوَ عالمُ الغيبِ والشّهادةِ هُوَ الرّحمنُ الرّحيمُ * هُوَ اللهُ الذي لا إلهَ إلاّ هُوَ الملكُ القدّوسُ السّلامُ المؤمنُ المهيمنُ العزيزُ الجبّارُ المتكبّرُ سبحانَ

اللهِ عَمَّا يُشْرِكُون * هُوَ اللهُ الخالِقُ البـارِىء المصوِّر لَهُ الأَسْماءُ الحُسْنىٰ يُسَبِّحُ لَه ما في السَّمٰوات والارض وَهُوَ العَزيزُ الحَكيم).

الى أمثال هذه الآيات ، والاحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم في أسماء الرب تعالى وصفاته ، فان في ذلك من اثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل ، واثبات وحدانيته بنفي التمثيل ، ما هدى الله به عباده الى سواء السبيل فهذه طريقة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم ، من الكفار والمشركين ، والذين أوتوا الكتاب ، ومن دخل فى هؤلاء من الصابئة والمتفلسفة ، والجهمية والقرامطة والباطنية ونحوهم : فانهم على ضد ذلك ، يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل ، ولا يثبتون الا وجوداً مطلقاً لا حقيقة له عند التحصيل ، وانما يرجع إلى وجود فى الأذهان ، يمتنع تحققه فى الأعيان .

فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل ؛ فانهم يمثلونه بالممتنعات ، والمعدومات ، والجمادات ؛ ويعطلون الأسماء والصفات ، تعطيلا يستلزم نفي الذات .

فغلاتهم يسلبون عنه النقيضين ، فيقولون : لا موجود ولا معدوم ، ولا حي ولا ميت ، ولا عالم ولا جاهل ، لانهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالاثبات شبهوه بالموجودات ، واذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات ،

فسلبوا النقيضين ، وهذا ممتنع فى بداهة العقول ؛ وحرفوا ما أنزل الله من الكتاب ، وما جاء به الرسول ، فوقعوا فى شر مما فروا منه ، فانهم شبهوه بالممتنعات ، اذ سلب النقيضين كجمع النقيضين ، كلاهما من الممتنعات .

وقد علم بالاضطرار : أن الوجود لا بد له من موجد ، واجب بذاته ؛ غني عما سواه ؛ قديم أزلي ؛ لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم ، فوصفوه بما يمتنع وجوده ، فضلاً عن الوجوب أو الوجود أو القدم .

وقاربهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم فوصفوه بالسلوب والاضافات ، دون صفات الإثبات ، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الاطلاق ، وقد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن ، لا فيما خرج عنه من الموجودات وجعلوا الصفة هي الموصوف . فجعلوا العلم عين العالم ، مكابرة للقضايا البديهيات وجعلوا هذه الصفة هي الاخرى ، فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشيئة ، جحداً للعلوم الضروريات .

وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الكلام ، من المعتزلة ومن اتبعهم ؛ فأثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنه من الصفات — فنهم من جعل العليم ، والقدير ؛ والسميع ؛ والبصير ؛ كالأعلام المحضة المترادفات ، ومنهم من قال عليم بلا علم ، قدير بلا قدرة ، سميع بصير بلا سمع ولا بصر ، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات .

والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان تناقضها بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول : مذكور في غير هذه الكلمات .

وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره ، وفي شر منه ، مع ما يلزمهم من التحريف والتعطيل ، ولو أمعنوا النظر لسووا بين المتماثلات ، وفرقوا بين المختلفات ، كما تقتضيه المعقولات ؛ ولكانوا من الذين أوتوا العلم ، الذين يرون أنما أنزل الى الرسول هو الحق من ربه ، ويهدي الى صراط العزيز الحميد .

ولكنهم من أهل المجهولات ، المشبهة بالمعقولات ، يسفسطون في العقليات ، ويقرمطون في السمعيات .

وذلك أنه قد علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم ، غني عما سواه ، اذ نحن نشاهد حدوث المحدثات : كالحيوان والمعدن والنبات ، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع ، وقد علم بالاضطرار أن المحدث لا بد له من محدث والممكن لا بد له من موجد ، كما قال تعالى : (أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ؟) فاذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون لأنفسهم تعين أن لهم خالقاً خلقهم .

واذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه ، وما هو محدث ممكن ، يقبل الوجود والعدم : فمعلوم أن هذا موجود ، وهذا

موجود ، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا . بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه ، واتفاقهما في اسم عام : لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا في غيره .

فلا يقول عاقل اذا قيل ان العرش شيء موجود ، وان البعوض شيء موجود : ان هذا مثل هذا ؛ لاتفاقهما في مسمَّى الشيء والوجود ، لانه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه ، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كلياً ، هو مسمى الاسم المطلق ، واذا قيل هذا موجود وهذا موجود : فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره ؛ مع أن الإسم حقيقة في كل منهما .

ولهذا سمى الله نفسه بأسماء ، وسمى صفاته بأسماء ؛ وكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره ، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم ، مضافة إليهم ، توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص ؛ ولم يلزم من اتفاق الإسمين ، وتماثل مسماهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص : اتفاقهما ، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص ، فضلا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص .

فقد سمى الله نفسه حياً ، فقال : (الله لا إله الا هو الحي القيوم) وسمى بعض عباده حياً ، فقال : (يُخْرِجُ الحيَّ مِنَ الميّتِ ويُخْرِجُ الميّتَ مِنَ الحيِّ) وليس هذا الحي مثل هذا الحي ، لأن قوله الحي إسم لله مختص به ، وقوله :

(يخرج الحي من الميت) اسم للحي المخلوق مختص به ، وانما يتفقان اذا أطلقا وجردا عن التخصيص ، ولكن ليس للمطلق مسمى موجود فى الخارج ، ولكن العقل يفهم من المطلق قدراً مشتركاً بين المسميين ، وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق ، والمخلوق عن الخالق .

ولا بد من هذا فى جميع أسماء الله وصفاته ، يفهم منها ما دل عليه الاسم بالمواطأة والإتفاق ، وما دل عليه بالإضافة والاختصاص : المانعة من مشاركة المخلوق للخالق فى شيء من خصائصه ـ سبحانه وتعالى .

وكذلك سمى الله نفسه عليما حليما ، وسمى بعض عبـــاده عليما فقال : (وبشرناه بغلام عليم) يعنى اسحق ، وسمى آخر حليما فقال : (وَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حليم) يعنى اسماعيل ، وليس العليم كالعليم ، ولا الحليم كالحليم .

وسمى نفسه سميعاً بصيراً ، فقال : (ان اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بالعَدْلِ انَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ انَّ اللهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيرا) . وسمى بعض عباده سميعاً بصيراً فقال : (انَّا خَلَقْنَا الإِنْسَانَ من نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً) وليس السميع كالسميع ولا البصير كالبصير .

وسمى نفسه بالرؤوف الرحيم . فقال : (ان الله بالناس لرؤوف رحيم) وسمى بعض عباده بالرؤوف الرحيم فقال : (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز

عليه ما عَنِتُّم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) وليس الرؤوف كالرؤوف ولا الرحيم كالرحيم .

وسمى نفسه بالملك . فقال : (الملك القدوس) ، وسمى بعض عباده بالملك فقال (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً) (وقال الملك ائتوني به) . وليس الملك كالملك .

وسمى نفسه بالمؤمن المهيمن ، وسمى بعض عباده بالمؤمن فقال : (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً ؟ لا يستوون) وليس المؤمن كالمؤمن .

وسمى نفسه بالعزيز فقال : (العزيز الجبار المتكبر) وسمى بعض عباده بالعزيز ، فقال : (وقالت امرأة العزيز) وليس العزيز كالعزيز .

وسمى نفسه الجبار المتكبر ، وسمى بعض خلقه بالجبار المتكبر فقال : (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) وليس الجبار كالجبار ، ولا المتكبر كالمتكبر ، ونظائر هذا متعددة .

وكذلك سمى صفاته بأسماء ، وسمى صفات عبـــاده بنظير ذلك ، فقال : (ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء) (أنزله بعلمه) وقال : (ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين) وقال : (أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة) . وسمى صفة المخلوق علماً وقوة ، فقال : (وما أوتيتم من العلم الا قليلا) وقال : (وفوق كل ذي علم عليم) وقال : (فرحوا بما عندهم من العلم) وقال : (الله الذي

خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفاً وشَيْبَةً)
وقال : (ويزدكم قوة الى قوتكم) وقال : (والسماء بنيناها بأيد) أي بقوة ، وقال :
(واذكر عبدنا داود ذا الأيد) أي ذا القوة وليس العلم كالعلم ، ولا القوة كالقوة .

ووصف نفسه بالمشيئة ووصف عبده بالمشيئة ، فقال : (لمن شاء منكم أن يستقيم * وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين) وقال : (إن هذه تذكرةٌ فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا * وما تشاؤون الا أن يشاء الله ان الله كان عليما حكيما) .

وكذلك وصف نفسه بالإرادة وعبده بالإرادة ، فقال : (تُرِيدون عَرَضَ الدُّنيا واللهُ يُرِيدُ الآخرةَ واللهُ عزيزٌ حكيمٌ) .

ووصف نفسه بالمحبة ووصف عبده بالمحبة فقال : (فسوفَ يأتي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهم ويُحِبُّونَهَ) وقال : (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ) .

ووصف نفسه بالرضا ووصف عبده بالرضا ، فقال : (رضي الله عنهم ورضوا عنه) ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد ، ولا ارادته مثل ارادته ، ولا محبته مثل محبته ، ولا رضاه مثل رضاه .

وكذلك وصف نفسه بأنه يمقت الكفار ، ووصفهم بالمقت ، فقال :
(انَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنادَوْن لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ اذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيمانِ فَتَكْفُرُونَ) وليس المقت مثل المقت .

وهكذا وصف نفسه بالمكر والكيد ، كما وصف عبده بذلك ، فقال : (ويمكرون ويمكر الله) وقال : (إنهم يكيدون كيداً وأكيد كيداً) وليس المكر كالمكر ، ولا الكيد كالكيد .

ووصف نفسه بالعمل ، فقال : (أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقنا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينا أنعاماً فَهُمْ لَها مَالكون ؟) ووصف عبده بالعمل فقال (جزاء بما كنتم تعملون) وليس العمل كالعمل .

ووصف نفسه بالمناداة والمناجاة ، فقال : (وناديناه من جانب الطور الأيمن وقربناه نجياً) وقال : (ويوم يناديهم) وقال : (وناداهما ربهما) ووصف عباده بالمناداة والمناجاة ، فقال : (إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون) وقال : (إذا ناجيتم الرسول) وقال : (اذا تناجيتم فلا تتناجوا بالإثم والعدوان) . وليس المناداة ولا المناجاة كالمناجاة والمنادات .

ووصف نفسه بالتكليم في قوله : (وكلم الله موسى تكليما) وقوله : (ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه) وقوله : (تِلْكَ الرسلُ فَضَّلنا بَعْضَهمْ عَلى بَعْض مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ الله) ووصف عبده بالتكليم في قوله: (وقالَ المَلِكُ ائتوني بهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ اليومَ لَدَيْنا مَكينٌ أَمينٌ) وليس التكليم كالتكليم . ووصف نفسه بالتنبئة ، ووصف بعض الخلق بالتنبئة فقال : (وإذ أَسَرَّ النبيُّ الىٰ بَعْض أَزْواجِهِ حَديثاً فلمّا نَبأت بهِ وأَظْهَرَهُ اللهُ عَلَيْهِ عَرفَ بَعْضَهُ وأَعْرَضَ عَنْ بَعْض فَلَمّا نبأها به قالت من أنبأكَ هذا قَالَ نَبَّأنِي العَليمُ الخَبِير) وليس الانباء كالانباء .

ووصف نفسه بالتعليم ، ووصف عبده بالتعليم ، فقال : (الرحمن ◦ علم القرآن ◦ خلق الانسان ◦ علمه البيان) وقال : (تعلمونهن مما علمكم الله) وقال : (لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) وليس التعليم كالتعليم .

وهكذا وصف نفسه بالغضب فقال: (وغضب الله عليهم ولعنهم) ووصف عبده بالغضب فى قوله : (ولما رجع موسى الى قومه غضبان أسفاً) وليس الغضب كالغضب .

ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه ، فذكر ذلك في سبع مواضع من كتابه ، أنه استوى على العرش ، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره فى مثل قوله : (لتستووا على ظهوره) وقوله : (فإذا استَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَىٰ الْفُلْكِ) وقوله : (واستوتْ على الجوديّ) وليس الاستواء كالاستواء .

ووصف نفسه ببسط اليدين فقال : (وقالت اليهودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَة غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاء) .

ووصف بعض خلقه ببسط اليد فى قوله : (ولا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ولا تبْسُطْها كلَّ البَسْط) وليس اليد كاليد ، ولا البسط كالبسط ، وإذا كان المراد بالبسط الاعطاء والجود : فليس اعطاء الله كاعطاء خلقه ، ولا جوده كجودهم . ونظائر هذا كثيرة .

فلا بد من اثبات ما أثبته الله لنفسه ، ونفي مماثلته بخلقه .

فمن قال : ليس لله علم ، ولا قوة ولا رحمة ولا كلام ، ولا يحب ولا يرضى ولا نادى ، ولا ناجى ، ولا استوى : كان معطلا جاحداً ، ممثلا لله بالمعدومات والجمادات .

ومن قال له علم كعلمي ، أو قوة كقوتي ، أو حب كحبي ، أو رضاء كرضائي أو يدان كيداي أو استواء كاستوائي كان مشبهاً ممثلا لله بالحيوانات ؛ بل لا بد من اثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل .

ويتبين هذا

بأصلين شريفين .

ومثلين مضروبين

و بخاتمة جامعة

إثبات بعض الصفات إثبات للباقي

فأما الأصلان : فأحدهما أن يقال : (القول في بعض الصفات كالقول في بعض) فإن كان المخاطب ممن يقول : بأن الله حي بحياة ، عليم بعلم ، قدير بقدرة ، سميع بسمع ، بصير ببصر متكلم بكلام ، مريد بإرادة ، ويجعل ذلك كله حقيقة ، وينازع في محبته ورضاه ، وغضبه وكراهته ، فيجعل ذلك مجازاً ، ويفسره إما بالارادة ، وإما ببعض المخلوقات ، من النعم والعقوبات .

فيقال له : لا فرق بين ما نفيته ، وبين ما أثبته ، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر ؛ فان قلت : إن ارادته مثل إرادة المخلوقين فكذلك محبته ورضاه وغضبه وهذا هو التمثيل .

وإن قلت : إن له إرادة تليق به ؛ كما ان للمخلوق ارادة تليق به . قيل لك : وكذلك له محبة تليق به ، وللمخلوق محبة تليق به ، وله رضا وغضب يليق به ، وللمخلوق رضا وغضب يليق به .

وان قلت : الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام ، فيقال له : والإرادة

ميل النفس الى جلب منفعة ، أو دفع مضره ، فان قلت : هذه إرادة المخلوق قيل لك : وهذا غضب المخلوق .

وكذلك يلزم القول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته ؛ ان نفى عنه الغضب ، والمحبة ، والرضا ، ونحو ذلك مما هو من خصائص المخلوقين ؛ فهذا منتف عن السمع والبصر ، والكلام وجميع الصفات .

وان قال : انه لا حقيقة لهذا الا ما يختص بالمخلوقين ؛ فيجب نفيه عنه . قيل له : وهكذا السمع ، والبصر ، والكلام ، والعلم ، والقدرة .

فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض يقال له : فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته .

فإذا قال المعتزلي : ليس له ارادة ، ولا كلام قائم به ؛ لأن هذه الصفات لا تقوم إلا بالمخلوقات ، فانه يبين للمعتزلي أن هذه الصفات يتصف بها القديم ، ولا تكون كصفات المحدثات ، فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك .

فإن قال : تلك الصفات أثبتها بالعقل ، لان الفعل الحادث دل على القدرة ، والتخصيص دل على الارادة ، والإحكام دل على العلم ، وهذه الصفات مستلزمة للحياة ، والحي لا يخلو عن السمع ، والبصر ، والكلام ، أو ضد ذلك .

قال له سائر أهل الاثبات : لك جوابان ·

أحدهما أن يقال : عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين ، فهب أن ما سلكت من الدليل العقلي لا يثبت ذلك ، فانه لا ينفيه .

وليس لك أن تنفيه بغير دليل ، لان النافي عليه الدليل كما على المثبت ، والسمع قد دل عليه ، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي ، فيجب إثبات ما أثبته الدليل ، السالم عن المعارض المقاوم .

الثاني أن يقال : يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقليات .

فيقال نفع العباد بالإحسان اليهم يدل على الرحمة ، كدلالة التخصيص على المشيئة ، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم ، وعقاب الكافرين يدل على بغضهم ، كما قد ثبت بالشهادة والخبر : من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه ، والغايات المحمودة فى مفعولاته ومأموراته ـ وهي ما تنتهي اليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة ـ تدل على حكمته البالغة ، كما يدل التخصيص على المشيئة ، وأولى : لقوة العلة الغائية ، ولهذا كان ما فى القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النعم والحكم : أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة .

وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء ،كالمعتزلي الذى يقول : انه حي عليم قدير ، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة .

قيل له : لا فرق بين إثبات الأسماء ، وإثبات الصفات ، فإنك ان قلت : إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضى تشبيهاً أو تجسيماً ، لأنا لا نجد فى الشاهد متصفا بالصفات إلا ما هو جسم ، قيل لك : ولا نجد فى الشاهد ما هو مسمى حى عليم قدير إلا ما هو جسم ، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا للجسم فانف الأسماء ، بل وكل شيء لأنك لا تجده فى الشاهد الا للجسم .

فكل ما يحتج به من نفي الصفات يحتج به نافي الأسماء الحسنى . فما كان جواباً لذلك كان جوابا لمثبتي الصفات .

وإن كان المخاطب من الغلاة نفاة الأسماء والصفات ، وقال لا أقول : هو موجود ، ولا حي، ولا عليم ، ولا قدير ؛ بل هذه الأسماء لمخلوقاته ، إذ هي مجاز ، لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم .

قيل له : وكذلك اذا قلت : ليس بموجود ، ولا حي ، ولا عليم ، ولا قدير : كان ذلك تشبيهاً بالمعدومات ، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات .

فإن قال : أنا أنفي النفي والإثبات . قيل له : فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات ، فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجوداً معدوماً ،

أو لا موجوداً ولا معدوماً ، ويمتنع أن يكون يوصف ذلك باجتماع الوجود والعدم . أو الحياة والموت ، أو العلم والجهل ، أو يوصف بنفي الوجود والعدم ، ونفي الحياة والموت ، ونفي العلم والجهل .

فإن قلت إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلا لهما ، وهذان يتقابلان تقابل العدم والملكة ، لا تقابل السلب والإيجاب ، فإن الجدار لا يقال له أعمى ولا بصير ، ولا حي ولا ميت ، إذ ليس بقابل لهما .

قيل لك : أولاً هذا لا يصح في الوجود والعدم ، فانهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء ؛ فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر .

وأما ما ذكرته من الحياة والموت ، والعلم والجهل : فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاءون والاصطلاحات اللفظية ليست دليلا على نفي الحقائق العقلية ، وقد قال الله تعالى : (والذين يدعون من دون الله لايخلقون شيئاً وهم يخلقون أموات غير أحياء وما يشعرون أيان يبعثون ؟) فسمى الجماد ميتاً ، وهذا مشهور في لغة العرب وغيرهم .

وقيل لك ثانياً : فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك ـ فالأعمى الذى يقبل الإتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذى لا يقبل واحداً منهما ، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ، ووصفته بصفات الجامدات التى لا تقبل ذلك .

وأيضاً فما لا يقبل الوجود والعدم : أعظم امتناعاً من القابل للوجود والعدم ؛ بل ومن اجتماع الوجود والعدم ، ونفيهما جميعاً فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم : كان أعظم امتناعاً مما نفيت عنه الوجود والعدم ، واذا كان هذا ممتنعاً في صرائح العقول فذاك أعظم امتناعاً ، فجعلت الوجود الواجب الذى لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات . وهذا غاية التناقض والفساد .

وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح برفع النقيضين : الوجود والعدم ، ورفعهما بجمعهما . ومن يقول لا أثبت واحداً منهما فامتناعه عن اثبات احدهما فى نفس الأمر لا يمنع تحقق واحد منهما فى نفس الأمر، وانما هو كجهل الجاهل وسكوت الساكت الذى لا يعبر عن الحقائق. واذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم أعظم امتناعاً مما يقدر قبوله لهما ـ مع نفيهما عنه ـ فما يقدر لا يقبل الحياة ولا الموت ، ولا العلم ولا الجهل ، ولا القدرة ولا العجز ، ولا الكلام ولا الخرس ، ولا العمى ولا البصر ، ولا السمع ولا الصمم : أقرب الى المعدوم الممتنع مما يقدر قابلا لها ـ مع نفيهما عنه ـ وحينئذ فنفيهما مع كونه قابلا لها أقرب إلى الوجود والممكن ، وماجاز لواجب الوجود ـ قابلا ـ وجب له، لعدم توقف صفاته على غيره ، فإذا جاز القبول وجب ، وإذا جاز وجود القبول وجب ، وقد بسط هذا فى موضع آخر . وبين وجوب اتصافه بصفات الكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه .

وقيل له أيضاً : اتفاق المسميين في بعض الأسماء والصفات : ليس هو

التشبيه والتمثيل ، الذى نفته الأدلة السمعيات والعقليات ، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق عما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه ؛ فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق ، ولا يشركه مخلوق في شيء من خصائصه — سبحانه وتعالى .

وأما ما نفيته فهو ثابت بالشرع والعقل ، وتسميتك ذلك تشبيهاً وتجسيما تمويه على الجهال ، الذين يظنون أن كل معنى سماه مسم بهذا الإسم يجب نفيه ؛ ولو ساغ هذا : لكان كل مبطل يسمى الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس ليكذب الناس بالحق المعلوم بالسمع والعقل ، وبهذه الطريقة : أفسدت الملاحدة على طوائف الناس عقلهم ، ودينهم ، حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة ، وأبلغ الغي والضلالة .

وإن قال نفاة الصفات : اثبات العلم والقدرة والإرادة مستلزم تعدد الصفات ، وهذا تركيب ممتنع . قيل : وإذا قلتم : هو موجود واجب ، وعقل وعاقل ومعقول وعاشق ومعشوق ولذيذ وملتذ ولذة . أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا ؟ فهذه معان متعددة متغايرة في العقل ، وهذا تركيب عندكم ، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيداً .

فإن قالوا : هذا توحيد فى الحقيقة وليس هذا تركيباً ممتنعا . قيل لهم : واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد فى الحقيقة ، وليس هو تركيباً ممتنعاً .

وذلك أنه من المعلوم فى صريح العقول أنه ليس معنى كون الشيء عالما هو معنى كونه قادراً ، ولا نفس ذاته هو نفس كونه عالماً قادراً ، فمن جوز أن تكون هذه الصفة هي الموصوف فهو من أعظم الناس سفسطة ، ثم إنه متناقض ، فانه ان جوز ذلك جاز أن يكون وجود هذا هو وجود هذا . فيكون الوجود واحدا بالعين لا بالنوع ، وحينئذ فاذا كان وجود الممكن هو وجود الواجب كان وجود كل مخلوق يعدم بعدم وجوده ، ويوجد بعد عدمه : هو نفس وجود الحق القديم الدائم الباقى ، الذى لا يقبل العدم ، واذا قدر هذا كان الوجود الواجب موصوفاً بكل تشبيه وتجسيم ،وكل نقص وكل عيب ،كما يصرح بذلك (أهل وحدة الوجود) الذين طردوا هذا الأصل الفاسد ، وحينئذ فتكون أقوال نفاة الصفات باطلة على كل تقدير .

وهذا باب مطـــــرد ، فان كل واحد من النفاة لمـا أخبر به الرسول من الصفات : لا ينفي شيئاً فراراً عـما هو محذور إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فر منه ، فلا بد في آخر الأمر من أن يثبت موجوداً واجباً قديماً ، متصفاً بصفات تميزه عن غيره ، ولا يكون فيها مماثلا للخلقة .

فيقال له : هكذا القول فى جميع الصفات ، وكل ما تثبتـــه من الأسماء والصفات : فلا بد أن يدل على قدر تواطأ فيه المسميات ، ولولا ذلك لمـا فهم الخطاب ، ولكن نعلم أن ما اختص الله به ، وامتاز عن خلقه : أعظم مما يخطر بالبال ، أو يدور في الخيال .

القول بالصفات كالقول بالذات

أن يقال : (القول في الصفات كالقول في الذات) ، فان الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ، ولا في صفـــاته ، ولا في أفعاله . فاذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات . فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تمــاثل سائر الصفات .

فاذا قال السائل : كيف استوى على العرش ؟ قيـل له كما قال ربيعة ومالك وغيرهما رضى الله عنهما : الاستواء معلوم ، والـكيف مجهول ، والايمان به واجب ، والسؤال عن الـكيفية بدعة ، لأنه سؤال عمـا لا يعلمه البشر ، ولا يمكنهم الإجابة عنه .

وكذلك إذا قال : كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ؟ قيل له : كيف هو ؟ فاذا قال : لا أعلم كيفيته ، قيـل له : ونحن لا نعلم كيفية نزوله ، اذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف ، وهو فرع له وتابع له ؟ فـكيف تطالبنى بالعلم بكيفية سمعـــه وبصره ، وتكليمه ، واستوائه ونزوله ، وأنت لا تعلم كيفية ذاته .

وإذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة فى نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال

لا يماثلها شيء ، فسمعه وبصره وكلامه ، ونزوله واستواؤه : ثابت في نفس الأمر ، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ، ونزولهم واستواؤهم .

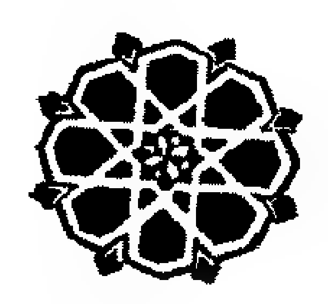
وهذا الكلام لازم لهم في العقليات ، وفي تأويل السمعيات : فان من أثبت شيئاً ونفى شيئاً بالعقل - اذاً - ألزم فيما نفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبته ، ولو طولب بالفرق بين المحذور في هذا وهذا : لم يجد بينهما فرقاً .

ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض - الذين يوجبون فيما نفوه : أما التفويض ، واما التأويل المخالف لمقتضي اللفظ - قانون مستقيم . فاذا قيل لهم : لم تأولتم هذا وأقررتم هذا والسؤال فيهما واحد ؟ لم يكن لهم جواب صحيح ، فهذا تناقضهم في النفي .

وكذا تناقضهم في الإثبات ، فان من تأول النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها ، فانهم اذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه الى معنى آخر : لزمهم في المعنى المصروف اليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه .

فاذا قال قائل : تأويل محبته ورضاه ، وغضبه وسخطه : هو ارادته للثواب والعقاب ، كان ما يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت ، والرضا والسخط

ولو فسر ذلك بمفعولاته ، وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب ، فانه يلزمه فى ذلك نظير ما فر منه ، فان الفعل لا بد أن يقوم أولاً بالفاعل ، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه ، ويسخطه ويبغضه المثيب المعاقب ، فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول في الشاهد للعبد مثلوا ، وإن أثبتوه على خلاف ذلك فكذلك الصفات .



ما يثبت من الصفات

وأما (المثلان المضروبان) : فإن الله — سبحانه وتعالى — أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات : من أصناف المطاعم والملابس، والمناكح والمساكن ؛ فأخبرنا أن فيها لبناً وعسلا ، وخمراً وماء ، ولحماً وحريراً وذهباً وفضة ، وفاكهة وحوراً وقصوراً .

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما : ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء .

وإذا كانت تلك الحقائق التى أخبر الله عنها هى موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة فى الدنيا وليست مماثلة لها ؛ بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالى : فالخالق — سبحانه وتعالى — أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق ، ومباينته لمخلوقاته : أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا ، إذ المخلوق أقرب الى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق الى المخلوق ، وهذا بين واضح ، ولهذا افترق الناس في هذا المقام ثلاث فرق :

فالسلف والأئمة وأتباعهم : آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم

الآخر ، مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة ، وأن مباينة الله لخلقه أعظم .

والفريق الثانى : الذين اثبتوا ما أخبر الله به فى الآخرة من الثواب والعقاب ، ونفوا كثيراً مما أخبر به من الصفات ؛ مثل طوائف من أهل الكلام .

والفريق الثالث : نفوا هذا وهذا ، كالقرامطة ، والباطنية ، والفلاسفة أتباع المشائين ، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر .

ثم إن كثيراً منهم يجعلون الأمر والنهي من هذا الباب ؛ فيجعلون الشرائع المأمور بها ، والمحظورات المنهي عنها : لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها ، كما يتأولون من الصلوات الخمس ، وصيام شهر رمضان ، وحج البيت . فيقولون : ان الصلوات الخمس معرفة أسرارهم ، وان صيام رمضان كتمان أسرارهم ، وان حج البيت السفر الى شيوخهم ، ونحو ذلك من التأويلات التى يعلم بالاضطرار انها كذب وافتراء على الرسل صلوات الله عليهم ، وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه ، والحاد فى آيات الله .

وقد يقولون الشرائع تلزم العامة دون الخاصة ، فاذا صار الرجل

من عارفيهم ومحققيهم وموحديهم : رفعوا عنه الواجبات ، واباحوا له المحظورات ، وقد يدخل في المنتسبين الى التصوف والسلوك من يدخل في بعض هذه المذاهب .

وهولاء الباطنية : هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى ، وما يحتج به على الملاحدة أهل الإيمان والاثبات : يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والاثبات على من يشرك هؤلاء في بعض الحادهم ، فاذا أثبت لله تعالى الصفات ونفى عنه مماثلة المخلوقات — كما دل على ذلك الآيات البينات — كان ذلك هو الحق الذى يوافق المعقول والمنقول ، ويهدم أساس الالحاد والضلالات .

والله سبحانه لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه ، فان الله لا مثيل له ، بل له « المثل الأعلى » فلا يجوز أن يشرك هو والمخلوقات فى قياس تمثيل ، ولا فى قياس شمول تستوى أفراده ، ولكن يستعمل فى حقه المثل الأعلى ، وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به ، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه ، فاذا كان المخلوق منزهاً عن مماثلة المخلوق مع الموافقة في الاسم : فالخالق أولى أن ينزه عن مماثلة المخلوق ، وان حصلت موافقة فى الاسم .

وهكذا القول فى (المثل الثانى) .

وهو أن (الروح) التي فينا — فإنها قد وصفت بصفات ثبوتية وسلبية ، وقد أخبرت النصوص أنها تعرج وتصعد من سماء إلى سماء ، وأنها تقبض من البدن وتسل منه كما تسل الشعرة من العجينة .

والناس مضطربون فيها ؛ فنهم طوائف من أهل الكلام يجعلونها جزءاً من البدن ، أو صفة من صفاته ، كقول بعضهم : انها النفس أو الريح التي تردد في البدن ، وقول بعضهم : إنها الحياة أو المزاج ، أو نفس البدن.

ومنهم طوائف من أهل الفلسفة يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم ، وهي أمور لا يتصف بها إلا ممتنع الوجود ، فيقولون : لا هي داخلة في البدن ولا خارجة ، ولا مباينة له ولا مداخلة له ، ولا متحركة ولا ساكنة ، ولا تصعد ولا تهبط ، ولا هي جسم ولا عرض .

وقد يقولون : انها لا تدرك الأمور المعينة والحقائق الموجودة في الخارج وإنما تدرك الأمور الكلية المطلقة .

وقد يقولون : انها لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخلة ، وربما قالوا ليست داخلة في أجسام العالم ولا خارجة عنها ، مع تفسيرهم للجسم بما لا يقبل الإشارة الحسية ، فيصفونها بأنها لا يمكن الإشارة إليها ، ونحو ذلك من الصفات السلبية ، التي تلحقها بالمعدوم والممتنع .

وإذا قيل لهم : إثبات مثل هذا ممتنع فى ضرورة العقل ، قالوا : بل هذا ممكن بدليل أن الكليات ممكنة موجودة وهي غير مشار إليها ، وقد غفلوا عن كون الكليات لا توجد كلية إلا فى الأذهان لا فى العيان ؛ فيعتمدون فيما يقولونه فى المبدأ والمعاد على مثل هذا الخيال ، الذى لا يخفى فساده على غالب الجهال .

واضطراب النفاة والمثبتة في الروح كثير .

وسبب ذلك أن الروح - التى تسمى بالنفس الناطقة عند الفلاسفة - ليست هي من جنس هذا البدن ، ولا من جنس العناصر والمولدات منها ؛ بل هى من جنس آخر مخالف لهذه الأجناس ، فصار هؤلاء لا يعرفونها إلا بالسلوب التى توجب مخالفتها للأجسام المشهودة ، وأولئك يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة وكلا القولين خطأ .

وإطلاق القول عليها بأنها جسم أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل .

فإن لفظ الجسم للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي .

فإن أهل اللغة يقولون : الجسم هو الجسد والبدن ، وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسما ؛ ولهذا يقولون : الروح والجسم ؛ كما قال تعالى : (وإِذَا رأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ، وإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ) وقال تعالى : (وزادهُ بسطةً فِي العِلمِ والجِسْمِ) .

وأما أهل الكلام : فنهم من يقول الجسم هو الموجود ؛ ومنهم من يقول : هو القائم بنفسه ، ومنهم من يقول : هو المركب من الجواهر المفردة ومنهم من يقول : هو المركب من المادة والصورة ، وكل هؤلاء يقولون : انه مشار إليه إشارة حسية ، ومنهم من يقول : ليس مركباً من هذا ولا من هذا ، بل هو مما يشار إليه ، ويقال : انه هنا أو هناك ؛ فعلى هذا ان كانت الروح مما يشار اليها ويتبعها بصر الميت ـ كما قال : صلى الله عليه وسلم : « ان الروح إذا خرجت تبعها البصر » « وانها تقبض ويعرج بها الى السماء » ـ كانت الروح جسما بهذا الاصطلاح .

والمقصود : أن الروح اذا كانت موجودة حية ، عالمة قادرة ، سميعة بصيرة : تصعد وتنزل ، وتذهب وتجيء ، ونحو ذلك من الصفات ، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها ؛ لانهم لم يشاهدوا لها نظيراً . والشيء انما تدرك حقيقته بمشاهدته ، أو مشاهدة نظيره .

فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات :

فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته ؛ وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدوه أو يكيفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكيفوها .

فإذا كان من نفى صفات الروح جاحداً معطلا لها ، ومن مثلها بما يشاهده من المخلوقات جاهلا ممثلا لها بغير شكلها ، وهى مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات ، مستحقة لما لها من الصفات : فالخالق — سبحانه وتعالى — أولى أن يكون من نفى صفاته جاحداً معطلا ، ومن قاسه بخلقه جاهلا به ممثلا ، وهو — سبحانه وتعالى — ثابت بحقيقة الإثبات ، مستحق لما له من الأسماء والصفات .

الخاتمة الجامعة

القاعدة الاولى

أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي .

فالإثبات كإخباره بأنه بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه سميع بصير ، ونحو ذلك .

والنفي كقوله لا تأخذه سنة ولا نوم .

وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا اذا تضمن إثباتاً ، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال ؛ لأن النفي المحض عدم محض ؛ والعدم المحض ليس بشيء ، وما ليس بشيء فهو كما قيل : ليس بشيء ،فضلا عن أن يكون مدحاً أو كمالا .

ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع ، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال .

فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمناً لإثبات مدح ، كقوله : (الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم) الى قوله : (ولا يؤوده حفظهما) فنفي السنة والنوم : يتضمن كمال الحياة والقيام ؛ فهو مبين لكمال أنه الحي القيوم ، وكذلك قوله : (ولا يؤوده حفظهما) أى لا يكرثه ولا يثقله وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها ، بخلاف المخلوق القادر اذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة ، فإن هذا نقص فى قدرته وعيب فى قوته .

وكذلك قوله : (لا يعزب عنه مثقال ذرة فى السموات ولا في الأرض) فإن نفي العزوب مستلزم لعلمه بكل ذرة في السموات والأرض .

وكذلك قوله : (ولَقَدْ خَلَقْنَا السَّموات والأَرضَ وما بَيْنَهُمَا فى سِتَّةِ أَيام ومَا مَسَّنا مِنْ لُغُوبٍ) فإن نفي مس اللغوب ، الذى هو التعب والإعياء دل على كمال القدرة ونهاية القوة . بخلاف المخلوق الذى يلحقه من التعب والكلال ما يلحقه .

وكذلك قوله : (لا تُدْرِكُهُ الأبصارُ) انما نفى الإدراك الذى هو الإحاطة ، كما قاله أكثر العلماء ، ولم ينف مجرد الرؤية ؛ لان المعدوم لا يرى ، وليس فى كونه لا يرى مدح ؛ إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحاً ، وانما المدح فى كونه لا يحاط به وإن رؤى ؛ كما أنه لا يحاط به وان علم ، فكما أنه اذا علم لا يحاط به علماً : فكذلك اذا رؤى لا يحاط به رؤية .

فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحاً وصفة كمال ، وكان ذلك دليلا على إثبات الرؤية لا على نفيها ، لكنه دليل على اثبات الرؤية مع عدم الإحاطة ، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها .

واذا تأملت ذلك : وجدت كل نفي لا يستلزم ثبوتاً هو عما لم يصف الله به نفسه ، فالذين لا يصفونه الا بالسلوب : لم يثبتوا فى الحقيقة الهاً محموداً ، بل ولا موجوداً وكذلك من شاركهم في بعض ذلك ، كالذين قالوا لا يتكلم أو لا يرى أو ليس فوق العالم ، أو لم يستو على العرش .

ويقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه ، ولا مباين للعالم ولا محايث له ؛ اذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم ؛ وليست هي صفة مستلزمة صفة ثبوت .

ولهذا «قال محمود بن سبكتكين» لمن ادعى ذلك في الخالق : ميز لنا بين هذا الرب الذى تثبته وبين المعدوم . وكذلك كونه لا يتكلم ، أو لا ينزل ليس في ذلك صفة مدح ولا كمال ؛ بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمنقوصات أو المعدومات .

فهذه الصفات : منها ما لا يتصف به الا المعدوم ، ومنها ما لا يتصف به الا الجمادات والناقص .

فمن قال : لا هو مباين للعالم ولا مداخل للعالم فهو بمنزلة من قال : لا هو قائم بنفسه ولا بغيره ، ولا قديم ولا محدث ، ولا متقدم على العالم ولا مقارن له .

ومن قال : انه ليس بحي ، ولا ميت ولا سميع ولا بصير ، ولا متكلم : لزمه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم.

فان قال : العمى عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر ، وما لم يقبل البصر كالحائط لا يقال له أعمى ولا بصير.

قيل له : هذا اصطلاح اصطلحتموه ، وإلا فما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام : يمكن وصفه بالموت والعمى ، والخرس والعجمة.

وأيضاً فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها ، فان الله قادر على جعل الجماد حياً كما جعل عصى موسى حية ابتلعت الحبال والعصى ، وأيضاً فالذى لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات أعظم نقصاً من لا يقبل الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها.

فالجماد الذى لا يوصف بالبصر ولا العمى ، ولا الكلام ولا الخرس : أعظم نقصاً من الحى الأعمى الأخرس.

فاذا قيل : إن الباري لا يمكن اتصافه بذلك : كان فى ذلك من وصفه بالنقص أعظم مما اذا وصف بالخرس والعمى والصمم ونحو ذلك ؛ مع انه إذا جعل غير قابل لها كان تشبيهاً له بالجماد الذى لا يقبل الاتصاف بواحد منها. وهذا تشبيه بالجمادات ، لا بالحيوانات. فكيف من قال ذلك على غيره مما يزعم أنه تشبيه بالحي.

وأيضاً فنفس نفي هذه الصفات نقص ، كما أن اثباتها كمال ، فالحياة من حيث هي : هي مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها صفة كمال . وكذلك العلم والقدرة ، والسمع والبصر ، والكلام والفعل ونحو ذلك ؛ وما كان صفة كمال : فهو سبحانه أحق أن يتصف به من المخلوقات ، فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به : لكان المخلوق أكمل منه .

واعلم أن الجهمية المحضة كالقرامطة ومن ضاهاهم : ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين ، حتى يقولون ليس بموجود ولا ليس بموجود ، ولا حي ولا ليس بحي . ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع في بدائه العقول كالجمع بين النقيضين .

وآخرون وصفوه بالنفي فقط ، فقالوا ليس بحي ولا سميع ولا بصير ؛ وهؤلاء أعظم كفراً من أولئك من وجه وأولئك أعظم كفراً من هؤلاء من وجه ، فاذا قيل لهؤلاء هذا مستلزم وصفه بنقيض ذلك ، كالموت والصمم والبكم ، قالوا انما يلزم ذلك لو كان قابلا لذلك ، وهذا الاعتذار يزيد قولهم فساداً .

وكذلك من ضاهى هؤلاء ـ وهم الذين يقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه ، اذا قيل هذا ممتنع في ضرورة العقل ، كما اذا قيل : ليس بقديم ولا محدث ـ ولا واجب ولا ممكن ، ولا قائم بنفسه ، ولا قائم بغيره ، قالوا هذا انما يكون إذا كان قابلا لذلك ، والقبول إنما يكون من المتحيز ، فإذا انتفى التحيز انتفى قبول هذين المتناقضين .

فيقال لهم علم الخلق بامتناع الخلو من هذين النقيضين : هو علم مطلق لا يستثنى منه موجود . والتحيز المذكور : إن أريد به كون الأحياز الموجودة تحيط به فهنا هو الداخل فى العالم ، وان أريد به أنه منحاز عن المخلوقات ، أى مباين لها متميز عنها فهذا هو الخروج ، فالمتحيز يراد به تارة ما هو داخل العالم ، وتارة ما هو خارج العالم ، فإذا قيل ليس بمتحيز كان معناه ليس بداخل العالم ولا خارجه .

فهم غيروا العبارة ليوهموا من لا يفهم حقيقة قولهم أن هذا معنى آخر ، وهو المعنى الذي علم فساده بضرورة العقل ، كما فعل أولئك بقولهم : ليس بحى ولا ميت ، ولا موجود ولا معدوم ، ولا عالم ولا جاهل .

القاعدة الثانية

أن ما أخبر به الرسول عن ربه فانه يجب الإيمان به ـ سواء عرفنا معناه أولم نعرف ـ لأنه الصادق المصدوق ; فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وان لم يفهم معناه .

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصا في الكتاب والسنة ، متفق عليه بين سلف الأمة .

وما تنازع فيه المتأخرون نفياً واثباتاً فليس على أحد ، بل ولا له : أن يوافق أحداً على اثبات لفظه أو نفيه حتى يعرف مراده ، فإن أراد حقاً قبل ، وإن أراد باطلا رد ، وان اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميع معناه ، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى ، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك .

فلفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً ، كما اذا أريد بالجهة نفس العرش ، أو نفس السموات ، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى ، كما اذا أريد بالجهة ما فوق العالم .

ومعلوم انه ليس في النص اثبات لفظ الجهة ولا نفيه ، كما فيه اثبات العلو والاستواء ، والفوقية والعروج اليه ونحو ذلك ، وقد علم أن ما ثم موجود

الا الخالق والمخلوق ، والخالق مباين للمخلوق — سبحانه وتعالى — ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته .

فيقال لمن نفى الجهة : أتريد بالجهة انها شيء موجود مخلوق ؟ فالله ليس داخلا فى المخلوقات ، أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات .

وكذلك يقال لمن قال الله فى جهة : أتريد بذلك أن الله فوق العالم ؟ أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات ؟ فان أردت الأول فهو حق ، وان أردت الثاني فهو باطل .

وكذلك لفظ التحيز: ان أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر، بل قد وسع كرسيه السموات والأرض ، وقد قال الله تعالى : (وما قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ والأرضُ جميعاً قبضتُه يَومَ القيامةِ والسمواتُ مطوياتٌ بِيَمِينِه) .

وقد ثبت فى الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يقبض الله الأرض ويطوي السموات بيمينه ثم يقول : أنا الملك أين ملوك الأرض ؟ » وفي حديث آخر : « وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة » وفى حديث ابن عباس : « ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم » .

وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات ، أى مباين لها منفصل عنها ليس حالا فيها : فهو سبحانه كما قال أئمة السنة : فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه .

القاعدة الثالثة

إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد أو ظاهرها ليس بمراد .

فإنه يقال : لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك ، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم فلا ريب أن هذا غير مراد ، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها ، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً وباطلا ، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذى وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ماهو كفر أو ضلال ، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين :

تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ ، حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر ، ولا يكون كذلك .

وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ ، لاعتقادهم أنه باطل .

(فالأول) كما قالوا في قوله : «عبدي جعت فلم تطعمني» الحديث، وفى الأثر الآخر : « الحجر الاسود يمين الله في الارض ، فمن صافحه أو قبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » وقوله : « قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن » فقالوا : قد علم أن ليس فى قلوبنا أصابع الحق .

فيقال لهم : لو أعطيتم النصوص حقها من الدلالة لعلمتم أنها لم تدل إلا على حق . أما (الواحد) فقوله : « الحجر الأسود يمين الله فى الارض فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » صريح فى أن الحجر الاسود ليس هو صفة لله ولا هو نفس يمينه ، لانه قال : « يمين الله فى الارض » وقال : « فمن قبله وصافحه فكأنما صافح الله وقبل يمينه » ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به .

ففي نفس الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحاً لله ، وأنه ليس هو نفس يمينه ، فكيف يجعل ظاهره كفراً لأنه محتاج إلى التأويل . مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس ؟

وأما الحديث الآخر : فهو فى الصحيح مفسراً : « يقول الله عبدي! جعتُ فلم تُطعمني ، فيقول : ربِّ ! كيف أُطعمُك وأنت ربُّ العالمين ؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلاناً جاع فلو أطعمتَه لوجدتَ ذلك عندي ، عبدي ! مرضتُ فلم تَعُدني ، فيقول : ربِّ ! كيف أعودُكَ وأنت ربُّ العالمين ؟ فيقول : أما علمتَ أن عبدي فلاناً مرض فلو عدته لوجدتني عنده » .

وهذا صريح فى أن الله سبحانه لم يمرض ولم يجع ، ولكن مرض عبده وجاع عبده ، فجعل جوعه جوعه ، ومرضه مرضه ، مفسراً ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ، ولو عدته لوجدتني عنده ، فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل .

وأما قوله قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن : فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع ، ولا مماس لها ، ولا أنها في جوفه ، ولا في قول القائل هذا بين يدي ما يقتضي مباشرته ليديه ؟ وإذا قيل : السحاب المسخر بين السماء والأرض لم يقتض أن يكون مماساً للسماء والارض ونظائر هذا كثيرة .

ومما يشبه هذا القول أن يجعل اللفظ نظيراً لما ليس مثله ، كما قيل في قوله (ما منعك أن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدي) ؟ فقيل هو مثل قوله : (أولَمْ يروا أنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أنعاماً) ؟ فهذا ليس مثل هذا ، لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي ، فصار شبيها بقوله : (بما كسبت أيديهم) وهنا أضاف الفعل إليه فقال : (لما خلقت) ثم قال : (بيدي) .

وأيضاً : فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد ، وفي اليدين ذكر لفظ التثنية ، كما في قوله : (بل يداه مبسوطتان) وهناك أضاف الأيدى الى صيغة الجمع ، فصار كقوله : (تجري بأعيننا) .

وهذا في (الجمع) نظير قوله : (بيده الملك)، (وبيده الخير) في (المفرد) فالله سبحانه وتعالى يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد مظهراً أو مضمراً ، وتارة بصيغة الجمع ، كقوله : (انا فتحنا لك فتحاً مبيناً) وأمثال ذلك .

ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط ، لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحقه ، وربما تدل على معاني أسمائه .

وأما صيغة التثنية فتدل على العدد المحصور وهو مقدس عن ذلك ، فلو قال: (ما مَنَعَكَ أنْ تَسْجُدَ لما خَلَقْتُ بِيَـدِي) لما كان كقوله : (مما عملت أيدينا) وهو نظير قوله : (بيده الملك ، وبيده الخير) ولو قال (خلقت) بصيغة الإفراد لكان مفارقاً له ، فكيف اذا قال خلقت بيدي ؟ بصيغة التثنية .

هذا مع دلالات الأحاديث المستفيضة بل المتواترة واجماع السلف على مثل ما دل عليه القرآن ، كما هو مبسوط في موضعه ، مثل قوله : « المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين : الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا » وأمثال ذلك .

وان كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها ـ والظاهر هو المراد في الجميع ـ فإنَّ الله لما أخبر أنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، واتفق أهل السنة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره ، وان ظاهر ذلك مراد : كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا وقدرته كقدرتنا .

وكذلك لما اتفقوا على أنه حي حقيقة ، عالم حقيقة ، قادر حقيقة ، لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذى هو حى عليم قدير ، فكذلك اذا قالوا فى قوله تعالى : (يُحِبُّهُم ويُحِبُّونَه) (رَضيَ اللهُ عَنْهمْ ورضوا عنه) ، وقوله : (ثم استَوَىٰ علىٰ العرشِ) انه على ظاهره لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواءاً كاستواء المخلوق ، ولا حباً كحبه ، ولا رضا كرضاه .

فان كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين لزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مرادا . وان كان يعتقد أن ظاهرها ما يليق بالخالق ويختص به لم يكن له نفي هذا الظاهر ، ونفي أن يكون مراداً إلا بدليل يدل على النفي ؛ وليس في العقـــل ولا السمع ما ينفي هذا إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات ، فيكون الكلام في الجميع واحدا .

وبيان هذا أن صفاتنا منها ما هي أعيان وأجسام ، وهي ابعاض لنـا ، كالوجه ، واليد : ومنها ما هو معان وأعراض ، وهي قائمة بنا : كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة .

ثم إن من المعلوم أن الرب لمـا وصف نفسه بأنه حي عليم قدير : لم يقل المسلمون إن ظاهر هذا غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقـــه مثل مفهومه في حقنا ؛ فكذلك لمـا وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقـــه كمفهومه في حقنا . بل صفة الموصوف تناسبه .

فاذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين ، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين ، ونسبة صفة المخلوق إليـــه كنسبة صفة الخالق اليه وليس المنسوب كالمنسوب ، ولا المنسوب اليه كالمنسوب اليه ، كما قال صلى الله عليه وسلم « ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر » فشبه الرؤية بالرؤية ، ولم يشبه المرئي بالمرئي .

القاعدة الرابعة

وهو أن كثيرا من الناس يتوهم في بعض الصفات أو كثير منها ؛ أو أكثرها أو كلها ، أنهـا تماثل صفات المخلوقين ، ثم يريد أن ينفي ذلك الذى فهمه ، فيقع في (أربعة أنواع) من المحاذير :

(أحدها) كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين ، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل .

(الثاني) انه اذا جعل ذلك هو مفهومها وعطـله بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من اثبات الصفات اللائقة بالله . فيبقى مع جنايته على النصوص ؛ وظنه السيء الذى ظنه بالله ورسوله — حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل — قد عطل ما أودع الله ورسوله فى كلامهما من اثبات الصفات لله ، والمعاني الالهية اللائقة بجلال الله تعالى .

(الثالث) أنه ينفي تلك الصفات عن الله عز وجل بغير علم ؛ فيكون معطلا لمـا يستحقه الرب .

(الرابع) أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات ، من صفات الأموات والجمادات ، أو صفات المعدومات ، فيكون قد عطل به صفات الكمال التي يستحقها الرب ، ومثله بالمنقوصات والمعدومات ، وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات ، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات . فيجمع في كلام الله وفي الله بين التعطيل والتمثيل ؛ فيكون ملحداً فى أسماء الله وآياته .

(مثال) ذلك أن النصوص كلها دلت على وصف الإله ، بالعلو والفوقية على المخلوقات ، واستوائه على العرش — فأما علوه ومباينته للمخلوقات فيعلم بالعقل الموافق للسمع ؛ وأما الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع . وليس في الكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينه ولا مداخله . .

فيظن المتوهم أنه اذا وصف بالاستواء على العرش : كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام ؛ كقوله : (وَسَخَّرَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنعامِ ما تَرْكَبُونَ ، لِتَسْتَوُوا على ظُهورِهِ) .

فيتخيل له أنه اذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً اليه ، كحاجة المستوى على الفلك والأنعام ، فلو غرقت السفينة لسقط المستوى عليها ولو عثرت الدابة لخر المستوى عليها . فقياس هذا أنه لو عدم العرش لسقط الرب سبحانه وتعالى .

ثم يريد بزعمه أن ينفي هذا فيقول : ليس استواؤه بقعود ولا استقرار ،

ولا يعلم أن مسمى القعود والاستقرار يقال فيه ما يقال في مسمى الاستواء ؛ فان كانت الحاجة داخلة في ذلك : فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار ، وليس هو بهذا المعنى مستوياً ولا مستقراً ولا قاعداً ، وإن لم يدخل في مسمى ذلك إلا ما يدخل في مسمى الاستواء فاثبات أحدهما ونفي الآخر تحكم .

وقد علم أن بين مسمى الاستواء والاستقرار والقعود فروقاً معروفة .

ولكن المقصود هنا أن يعلم خطأ من ينفي الشيء مع اثبات نظيره ، وكأن هذا الخطأ من خطئه في مفهوم استوائه على العرش ، حيث ظن أنه مثل استواء الإنسان على ظهور الأنعام والفلك ، وليس في هذا اللفظ ما يدل على ذلك ؛ لأنه أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة كما أضاف اليه سائر أفعاله وصفاته .

فذكر أنه خلق ثم استوى ، كما ذكر أنه قدر فهدى ، وأنه بنى السماء بأيد ، وكما ذكر أنه مع موسى وهرون يسمع ويرى وأمثال ذلك .

فلم يذكر استواء مطلقاً يصلح للمخلوق ، ولا عاما يتناول المخلوق كما لم يذكر مثل ذلك في سائر صفاته ، وإنما ذكر استواءا أضافه إلى نفسه الكريمة .

فلو قدر ـ على وجه الفرض الممتنع ـ أنه هو مثل خلقه ـ تعالى عن ذلك ـ لكان استواؤه مثل استواء خلقه ، أما إذا كان هو ليس مماثلا لخلقه بل قد علم أنه الغني عن الخلق ، وأنه الخالق للعرش ولغيره ، وأن كل ما سواه مفتقر اليه

وهو الغني عن كل ما سواه ، وهو لم يذكر إلا استواءا يخصه ، لم يذكر استواءا يتناول غيره ولا يصلح له ـ كما لم يذكر في علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلا ما يختص به ـ فكيف يجوز أن يتوهم أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً اليه ، وأنه لو سقط العرش لخر من عليه ؟ سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً .

هل هذا إلا جهل محض وضلال ممن فهم ذلك وتوهمه ، أو ظنه ظاهر اللفظ ومدلوله ، أو جوّز ذلك على رب العالمين الغني عن الخلق ؟ .

بل لو قدر أن جاهلا فهم مثل هذا وتوهمه لبين له أن هذا لا يجوز ، وأنه لم يدل اللفظ عليه أصلا ، كما لم يدل على نظائره في سائر ما وصف به الرب نفسه .

فلما قال سبحانه وتعالى : (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ) فهل يتوهم متوهم أن بناءه مثل بناء الآدمي المحتاج ، الذي يحتاج إلى زنبيل ومجارف وضرب لبن وجبْل طين وأعوان ؟

ثم قد علم ان الله تعالى خلق العالم بعضه فوق بعض ، ولم يجعل عاليه مفتقراً إلى سافله ، فالهواء فوق الأرض وليس مفتقراً إلى أن تحمله الأرض ، والسحاب أيضاً فوق الأرض وليس مفتقراً الى أن تحمله ، والسموات فوق الأرض وليست مفتقرة الى حمل الأرض لها ، فالعلي الاعلى رب كل شيء

ومليكه إذا كان فوق جميع خلقه : كيف يجب أن يكون محتاجاً الى خلقه أو عرشه ؟ أو كيف يستلزم علوه على خلقه هذا الافتقار وهو ليس بمستلزم في المخلوقات ؟ وقد علم أن ماثبت لمخلوق من الغنى عن غيره فالخالق سبحانه وتعالى أحق به وأولى.

وكذلك قوله : (أَأَمِنْتُمْ مَنْ في السَّماءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فإذا هِيَ تَمُور) من توهم أن مقتضى هذه الآية أن يكون الله في داخل السموات فهو جاهل ضال بالاتفاق ، وان كنا إذا قلنا : إن الشمس والقمر في السماء يقتضي ذلك ، فان حرف (في) متعلق بما قبله وبما بعده ـ فهو بحسب المضاف اليه .

ولهذا يفرق بين كون الشيء في المكان ، وكون الجسم في الحيز ، وكون العرض في الجسم، وكون الوجه في المرآة ، وكون الكلام في الورق، فان لكل نوع من هذه الانواع خاصة يتميز بها عن غيره، وان كان حرف (في) مستعملا في ذلك.

فلو قال قائل : العرش في السماء أو في الارض؟ لقيل في السماء ، ولو قيل : الجنة في السماء أم في الأرض ؟ لقيل الجنة في السماء ، ولا يلزم من ذلك أن يكون العرش داخل السموات ، بل ولا الجنة .

فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس ، فانه أعلى الجنة ، وأوسط الجنة ، وسقفها عرش الرحمن » فهذه الجنة سقفها الذى هو العرش فوق الأفلاك . مع أن الجنة في

السماء يراد به العلو ، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها ، قال تعالى : (فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ) وقال تعالى : (وأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ ماءً طَهُوراً).

ولما كان قد استقر فى نفوس المخاطبين أن الله هو العلى الأعلى ، وأنه فوق كل شيء كان المفهوم من قوله : إنه فى السماء أنه في العلو ، وأنه فوق كل شيء .

وكذلك الجارية لما قال لها أين الله ؟ قالت فى السماء ، إنما أرادت العلو ، مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة وحلوله فيها ، واذا قيل : العلو فانه يتناول ما فوق المخلوقات كلها ، فما فوقها كلها هو في السماء ، ولا يقتضى هذا أن يكون هناك ظرف وجودى يحيط به ، اذ ليس فوق العالم شيء موجود الا الله .

كما لو قيل : العرش فى السماء ، فانه لا يقتضى إن يكون العرش فى شيء آخر موجود مخلوق ، وان قدر أن السماء المراد بها الأفلاك : كان المراد انه عليها ، كما قال : (ولأصلبنكم في جذوع النخل) وكما قال : (فسيروا في الأرض) وكما قال : (فسيحوا في الأرض) ويقال : فلان في الجبل ، وفي السطح ، وإن كان على أعلى شيء فيه .[1]

---

(١) وقد وضح شيخ الاسلام المراد بالعرش والسماء والافلاك أحسن وضوح في رسالتيه « شرح حديث النزول » و « العرشية »

القاعدة الخامسة

أنا نعلم لما أخبرنا به من وجه دون وجه .

فإن الله قال : (أفلا يتدبرون القرآن ؟ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) وقال : (أفلم يدبروا القول ؟) وقال : (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب) وقال : (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ؟) .

فأمر بتدبر الكتاب كله .

وقد قال تعالى : (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب) .

وجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله : (وما يعلم تأويله إلا الله) وهذا هو المأثور عن أبي بن كعب ، وابن مسعود ، وابن عباس وغيرهم .

وروى عن ابن عباس أنه قال : التفسير على أربعة أوجه ، تفسير تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير تعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله ، من ادعى علمه فهو كاذب .

وقد روى عن مجاهد وطائفة : أن الراسخين فى العلم يعلمون تأويله وقد قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته الى خاتمته ، أقفه عند كل آية واسأله عن تفسيرها . ولا منافاة بين القولين عند التحقيق .

فإن لفظ (التأويل) قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملا فى ثلاثة معان :

(أحدها) — وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله — أن (التأويل) هو صرف اللفظ عن الإحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ؛ لدليل يقترن به ، وهذا هو الذى عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات ، وترك تأويلها ؛ وهل ذلك محمود أو مذموم ، أو حق أو باطل ؟

(الثانى) : أن التأويل بمعنى التفسير ، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن ، كما يقول ابن جرير وأمثاله — من المصنفين في التفسير — واختلف علماء التأويل ، ومجاهد إمام المفسرين ؛ قال الثورى إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ، وعلى تفسيره يعتمد الشافعى وأحمد والبخارى وغيرهما ، فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه فالمراد به معرفة تفسيره .

(الثالث) من معانى التأويل : هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ، كما قال الله تعالى : (هل يَنْظُرُونَ إلاّ تَأْوِيلَهُ ؟ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبّنا بِالحَقّ) .

فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله به فيه مما يكون : من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك ، كما قال الله تعالى فى قصة يوسف لما سجد أبواه واخوته ، قال : (يَا أَبَتِ هٰذا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ) لجعل عين ما وجد فى الخارج هو تأويل الرؤيا .

الثانى : هو تفسير الكلام ، وهو الكلام الذى يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه ، أو تعرف علته أو دليله .

وهذا (التأويل الثالث) هو عين ما هو موجود فى الخارج ، ومنه قول عائشة : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول فى ركوعه وسجوده : سبحانك ، اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لى » يتأول القرآن يعنى قوله : (فسبّح بِحَمْدِ ربّك واسْتَغْفِرهُ) .

وقول سفيان بن عيينة : السنة هى تأويل الأمر والنهي ، فإن نفس الفعل المأمور به : هو تأويل الأمر به ، ونفس الموجود المخبر عنه ، هو تأويل الخبر . والكلام خبر وأمر .

ولهذا يقول أبو عبيد وغيره : الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة ، كما

ذكروا ذلك فى تفسير اشتمال الصماء ، لأن الفقهاء يعلمون تفسير ما أمر به ونهى عنه ، لعلمهم بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما يعلم أتباع بقراط وسيبويه ونحوهما من مقاصدهما ما لا يعلم بمجرد اللغة ، ولكن تأويل الأمر والنهي لا بد من معرفته ، بخلاف تأويل الخبر .

إذا عرف ذلك : فتأويل ما أخبر الله تعالى به عن نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الأسماء والصفات ، هو حقيقة لنفسه المقدسة ، المتصفة بما لها من حقائق الصفات ، وتأويل ما أخبر الله به تعالى من الوعد والوعيد ، هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد .

ولهذا مايجيء في الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه ، لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر ، فيه ألفاظ متشابهة يشبه معانيها ما نعلمه فى الدنيا ، كما أخبر أن فى الجنة لحماً ولبناً ، وعسلاً وخمراً ونحو ذلك ، وهذا يشبه ما فى الدنيا لفظاً ومعنى ، ولكن ليس هو مثله ولا حقيقته .

فأسماء الله تعالى وصفاته أولى ، وإن كان بينهما وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه أن لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ، ولا حقيقته كحقيقته .

والاخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالاسماء المعلومة معانيها فى الشاهد ، ويعلم بها ما فى الغائب بواسطة العلم بما فى الشاهد ، مع العلم بالفارق المميز ، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم فى الشاهد ، وفى الغائب

ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذى اختص به : من الجنة والنار علمنا معنى ذلك وفهمنا ما أريد منا فهمه بذلك الخطاب وفسرنا ذلك .

وأما نفس الحقيقة المخبر عنها مثل التى لم تكن بعد ، وإنما تكون يوم القيامة فذلك من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى : (الرَّحمنُ على العَرْشِ استوى) قالوا : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وكذلك قال ربيعة شيخ مالك قبله : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، ومن الله البيان ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلينا الإيمان .

فبين أن الاستواء معلوم ، وأن كيفية ذلك مجهول ، ومثل هذا يوجد كثيراً فى كلام السلف والأئمة : ينفون علم العباد بكيفية صفات الله ، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله ، فلا يعلم ما هو إلا هو ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » وهذا فى صحيح مسلم وغيره . وقال فى الحديث الآخر : « اللَّهُمَّ إِني أَسأَلُكَ بِكُلِّ اسم هُوَ لَكَ سَمَّيتَ بهِ نَفْسَكَ ، أَوْ أَنزلتَهَ في كِتابِكَ ، أَوْ عَلَّمتَه أَحداً من خَلْقِكَ ، أَوْ اسْتأْثَرتَ بهِ فى عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ » وهذا الحديث فى المسند وصحيح أبي حاتم ، وقد أخبر فيه أن لله من الأسماء ما استأثر به فى علم الغيب عنده .

فمعاني هذه الأسماء التي استأثر بها في علم الغيب عنده لا يعلمها غيره

والله سبحانه أخبرنا أنه عليم قدير ، سميع بصير ، غفور رحيم ، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته . فنحن نفهم معنى ذلك ، ونميز بين العلم والقدرة ، وبين الرحمة والسمع والبصر ، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت فى دلالتها على ذات الله ، مع تنوع معانيها ، فهى متفقة متواطئة من حيث الذات ، متباينة من جهة الصفات .

وكذلك أسماء النبي صلى الله عليه وسلم ، مثل محمد وأحمد والماحي والحاشر والعاقب .

وكذلك أسماء القرآن مثل القرآن والفرقان والهدى والنور والتنزيل والشفاء وغير ذلك .

ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها ، هل هي من قبيل المترادفة — لاتحاد الذات — أو من قبيل المتباينة لتعدد الصفات ؟ كما إذا قيل : السيف والصارم والمهند ، وقصد بالصارم معنى الصرم ، وفى المهند النسبة الى الهند ، والتحقيق أنها مترادفة في الذات متباينة فى الصفات .

ومما يوضح هذا أن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه ، وفى موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه ، فينبغي أن يعرف الإحكامَ والتشابهَ الذى يعمه ، والإحكام والتشابه الذى يخص بعضه ، قال

الله تعالى : (الركتابُ أُحكِمَت آياتُه ثمّ فُصِّلَتْ) فأخبر أنه أحكم آياته كلها ، وقال تعالى : (الله نزّلَ أَحسَنَ الحَدِيثِ كِتاباً مُتَشابِهاً مَثَانى) فأخبر أنه كله متشابه .

والحكم هو الفصل بين الشيئين ، فالحاكم يفصل بين الخصمين ، والحكم فصل بين المتشابهات ، علماً وعملا ، اذا ميز بين الحق والباطل ، والصدق والكذب ، والنافع والضار ، وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار ، فيقال : حكمت السفيه وأحكمته ، اذا أخذت على يديه ، وحكمت الدابة وأحكمتها ، اذا جعلت لها حكمة ، وهو ما أحاط بالحنك من اللجام ، وإحكام الشيء إتقانه .

فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب فى أخباره ، وتمييز الرشد من الغى فى أوامره ، والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان ، فقد سماه الله حكيما بقوله : (الر تلكَ آياتُ الكِتَابِ الحَكِيمِ) فالحكيم بمعنى الحاكم ؛ كما جعله يقص بقوله : (إن هذا القرآن يقص على بنى اسرائيل أكثر الذى هم فيه يختلفون) . وجعله مفتياً فى قوله : (قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الكِتَابِ) أى ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن ، وجعله هادياً ومبشراً فى قوله : (إِنَّ هَذَا القرآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ المؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ) .

وأما التشابه الذى يعمه فهو ضد الاختلاف المنفى عنه فى قوله : (وَلَوْ كَانَ

مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيرا) وهو الاختلاف المذكور فى قوله : (إنكم لفى قول مختلف . يؤفك عنه من أفك) .

فالتشابه هنا : هو تماثل الكلام وتناسبه : بحيث يصدق بعضه بعضا ؛ فاذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه فى موضع آخر ، بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته ؛ وإذا نهى عن شىء لم يأمر به فى موضع آخر ، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته ، إذا لم يكن هناك نسخ .

وكذلك إذا أخبر بثبوت شىء لم يخبر بنقيض ذلك ، بل يخبر بثبوته أو بثبوت ملزوماته ، واذا أخبر بنفى شىء لم يثبته ، بل ينفيه أو ينفى لوازمه ، بخلاف القول المختلف الذى ينقض بعضه بعضاً ، فيثبت الشىء تارة وينفيه أخرى أو يأمر به وينهى عنه فى وقت واحد ، ويفرق بين المتماثلين فيمدح أحدهما ويذم الآخر .

فالأقوال المختلفة هنا : هى المتضادة . والمتشابهة : هى المتوافقة .

وهذا التشابه يكون فى المعانى وان اختلفت الألفاظ ، فاذا كانت المعانى يوافق بعضها بعضاً ، ويعضد بعضها بعضاً ، ويناسب بعضها بعضاً ، ويشهد بعضها لبعض ، ويقتضى بعضها بعضاً : كان الكلام متشابهاً ؛ بخلاف الكلام المتناقض الذى يضاد بعضه بعضاً .

فهذا التشابه العام : لا ينافى الإحكام العام ؛ بل هو مصدق له ، فان الكلام

المحكم المتقن يصدق بعضه بعضاً لا يناقض بعضه بعضاً ، بخلاف الإحكام الخاص ؛ فانه ضد التشابه الخاص ، والتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر ، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله وليس كذلك .

والإحكام هو الفصل بينهما ، بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر ، وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما .

ثم من الناس من لا يهتدى للفصل بينهما فيكون مشتبهاً عليه ، ومنهم من يهتدى إلى ذلك ، فالتشابه الذى لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية ، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض ، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه ، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به فى الآخرة بما يشهدونه فى الدنيا فظن أنه مثله ، فعلم العلماء أنه ليس مثله وان كان مشبهاً له من بعض الوجوه .

ومن هذا الباب الشبه التى يضل بها بعض الناس ، وهى ما يشتبه فيها الحق والباطل ، حتى تشتبه على بعض الناس ؛ ومن أوتى العلم بالفصل بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل ، والقياس الفاسد انما هو من باب الشبهات ، لأنه تشبيه للشىء فى بعض الأمور بما لا يشبهه فيه .

فمن عرف الفصل بين الشيئين : اهتدى للفرق الذى يزول به الاشتباه

والقياس الفاسد ، وما من شيئين الا ويجتمعان فى شىء ويفترقان فى شىء ، فبينهما اشتباه من وجه وافتراق من وجه ، فلهذا كان ضلال بنى آدم من قبل التشابه ، والقياس الفاسد لاينضبط كما قال الإمام أحمد : أكثر مايخطىء الناس من جهة التأويل والقياس ، فالتأويل فى الأدلة السمعية ، والقياس فى الأدلة العقلية ، وهو كما قال ، والتأويل الخطأ إنما يكون فى الألفاظ المتشابهة ، والقياس الخطأ إنما يكون فى المعانى المتشابهة .

وقد وقع بنو آدم فى عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات ، حتى آل الأمر الى من يدعى التحقيق والتوحيد والعرفان منهم الى أن اشتبه عليهم وجود الرب بوجود كل موجود ، فظنوا أنه هو ، فجعلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق ، مع أنه لا شىء ابعد عن مماثلة شىء ، وأن يكون اياه أو متحداً به ، أو حالا فيه ، من الخالق مع المخلوق .

فمن اشتبه عليه وجود الخالق بوجود المخلوقات كلها ، حتى ظنوا وجودها وجوده ، فهم أعظم الناس ضلالا من جهة الاشتباه .

وذلك أن الموجودات تشترك فى مسمى الوجود ، فرأوا الوجود واحداً ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع .

وآخرون توهموا أنه اذا قيل : الموجودات تشترك فى مسمى الوجود لزم

التشبية والتركيب ، فقالوا : لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي ، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم ؛ من أن الوجود ينقسم الى قديم ومحدث ، ونحو ذلك من أقسام الموجودات .

وطائفة ظنت أنه اذا كانت الموجودات تشترك فى مسمى الوجود لزم أن يكون فى الخارج عن الأذهان موجود مشترك فيه ، وزعموا أن فى الخارج عن الاذهان كليات مطلقة ، مثل وجود مطلق ،وحيوان مطلق، وجسم مطلق ونحو ذلك ، فخالفوا الحس والعقل والشرع ، وجعلوا ما فى الاذهان ثابتاً فى الأعيان وهذا كله من نوع الاشتبـاه .

ومن هداه الله فرق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه ، وعلم ما بينهما من الجمع والفرق ، والتشابه والإختلاف ، وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام ، لانهم يجمعون بينه وبين المحكم الفـــارق الذى يبين ما بينهما من الفصل والافتراق .

وهذا كما أن لفظ (إنا) و (نحن) وغيرهما من صيغ الجمع يتكلم بها الواحد له شركاء فى الفعل ، ويتكلم بها الواحد العظيم الذى له صفات تقوم كل صفة مقام واحد ، وله أعوان تابعـون له ، لا شركاء له . فاذا تمسك النصرانى بقوله تعالى : (انا نحن نزلنا الذكر) ونحوه على تعدد الآلهة ، كان المحكم كقوله تعالى : (وإلهكم إله واحد) ونحو ذلك مما لا يحتمل الا معنى واحداً يزيل ما هناك من

الاشتباه ، وكان ما ذكره من صيغة الجمع مبيناً لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم .

وأما حقيقة ما دل عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات ، وماله من الجنود الذين يستعملهم فى أفعاله ، فلا يعلمهم إلا هو (وما يَعْلَمُ جُنود ربِّك إلاَّ هُو) وهذا من تأويل المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله ، بخلاف الملك من البشر إذا قال : قد أمرنا لك بعطاء ، فقد علم أنه هو وأعوانه ، مثل كاتبه وحاجبه وخادمه ونحو ذلك أمروا به ، وقد يعلم ما صدر عنه ذلك الفعل من اعتقاداته وإراداته ونحو ذلك.

والله — سبحانه وتعالى — لا يعلم عباده الحقائق التى أخبر عنها من صفاته وصفات اليوم الآخر ، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة ولا حقائق ما صدرت عنه من المشيئة والقدرة .

وبهذا يتبين أن التشابه يكون فى الألفاظ المتواطئة ، كما يكون فى الألفاظ المشتركة التى ليست بمتواطئة ، وإن زال الإشتباه بما يميز أحد النوعين : من إضافة أو تعريف ، كما اذا قيل : فيها أنهار من ماء ، فهناك قد خص هذا الماء بالجنة ، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا .

لكن حقيقة ما امتاز به ذلك الماء غير معلوم لنا ، وهو مع ما أعده الله لعباده الصالحين ـ مما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ـ من التأويل الذى لا يعلمه الا الله .

وكذلك مدلول أسمائه وصفاته الذى يختص بها ، التى هى حقيقة لا يعلمها إلا هو ، ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية وأمثالهم — من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه — تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله ، كما قال أحمد : فى كتابه الذى صنفه فى الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله .

وانما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله ، وذكر فى ذلك ما يشتبه عليهم معناه ، وان كان لا يشتبه على غيرهم وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله ، ولم ينف مطلق لفظ التأويل كما تقدم : من أن لفظ التأويل يراد به التفسير المبين لمراد الله به فذلك لا يعاب بل يحمد ، ويراد بالتأويل الحقيقية التى استأثر الله بعلمها ، فذاك لا يعلمه الا هو ، وقد بسطنا هذا فى غير هذا الموضع .

ومن لم يعرف هذا : اضطربت أقواله ، مثل طائفة يقولون إن التأويل باطل ، وانه يجب اجراء اللفظ على ظاهره ، ويحتجون بقوله تعالى :(وما يعلم تأويله الا الله) ويحتجون بهذه الآية على ابطال التأويل ، وهذا تناقض منهم ، لان هذه الآية تقتضى أن هناك تأويلا لا يعلمه الا الله ، وهم ينفون التأويل مطلقاً .

وجهة الغلط أن التأويل الذى استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التى لا يعلمها الا هو .

وأما التأويل المذموم والباطل : فهو تأويل أهل التحريف والبدع ، الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله الى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ، ويدعون أن فى ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل ، ويصرفونه الى معان هى نظير المعانى التى نفوها عنه ، فيكون مانفوه من جنس ما أثبتوه ، فإن كان الثابت حقاً ممكناً كان المنفى مثله ، وان كان المنفى باطلا ممتنعاً كان الثابت مثله.

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقاً ، ويحتجون بقوله تعالى : (وما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إلاَّ الله) قد يظنون أنا خوطبنا فى القرآن بما لا يفهمه أحد ، أو بما لا معنى له ، أو بما لا يفهم منه شيء .

وهذا مع أنه باطل فهو متناقض ، لانا اذا لم نفهم منه شيئاً لم يجز لنا أن نقول له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه ، لامكان أن يكون له معنى صحيح ، وذلك المعنى الصحيح : لا يخالف الظاهر المعلوم لنا ، فانه لا ظاهر له على قولهم فلا تكون دلالته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر ، فلا يكون تأويلا .

ولا يجوز نفى دلالته على معان لا نعرفها على هذا التقدير .

فان تلك المعانى التى دل عليها قد لا نكون عارفين بها ، ولأنا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله فلأن لا نعرف المعانى التى لم يدل عليها اللفظ أولى ، لأن اشعار اللفظ بما يراد به أقوى من اشعاره بمالا يراد به ، فاذا كان اللفظ لا اشعار له بمعنى

من المعانى ولا يفهم منه معنى أصلا لم يكن مشعراً بما أريد به ، فلأن لا يكون مشعراً بما لم يرد به أولى .

فلا يجوز أن يقال ، إن هذا اللفظ متأول ، بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ، فضلا عن أن يقال : إن هذا التأويل لا يعلمه إلا الله .

اللهم الا أن يراد بالتأويل ما يخالف ظاهره المختص بالخلق .

فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا لابد وأن يكون له تأويل يخالف ظاهره . لكن اذا قال هؤلاء : إنه ليس لها تأويل يخالف الظاهر ، أو أنها تجرى على المعانى الظاهرة منها كانوا متناقضين .

وإن أرادوا بالظاهر هنا معنى ، وهناك معنى : فى سياق واحد من غير بيان كان تلبيســـاً .

وان أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ أى تجرى على مجرد اللفظ الذى يظهر من غير فهم لمعناه كان ابطالهم للتأويل أو اثباته تناقضاً ، لأن من أثبت تأويلا أو نفاه فقد فهم معنى من المعانى .

وبهذا التقسيم : يتبين تناقض كثير من الناس من نفـاة الصفات ومثبتيها فى هذا البـــاب .

القاعدة السادسة

انه لقائل أن يقول : لابد فى هذا الباب من ضابط ، يعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز فى النفى والإثبات ، اذ الاعتماد فى هذا الباب على مجرد نفى التشبيه ، أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد ، وذلك أنه ما من شيئين الا بينهما قدر مشترك وقدر مميز .

فالنافى إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه قيل له : إن أردت أنه مماثل له من كل وجه فهذا باطل ، وان أردت أنه مشابه له من وجه دون وجه أو مشارك له فى الاسم لزمك هذا فى سائر ما تثبته . وأنتم انما أقمتم الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذى فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، ويجب له ما يجب له .

ومعلوم أن اثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول ؛ فانه يعلم بضرورة العقل امتناعه ، ولا يلزم من نفى هذا نفى التشابه من بعض الوجوه ، كما فى الاسماء والصفات المتواطئة . ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسراً بمعنى من المعانى ، ثم ان كل من أثبت ذلك المعنى قالوا : انه مشبه ، ومنازعهم يقول : ذلك المعنى ليس من التشبيه .

وقد يفرق بين لفظ التشبيه والتمثيل .

وذلك أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون : كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مشبه ممثل ، فمن قال ان لله علما قديماً أو قدرة قديمة كان عندهم مشبهاً ممثلا ، لأن القديم عند جمهورهم هو أخص وصف الإله ، فمن أثبت له صفة قديمة فقد أثبت لله مثلا قديماً ، ويسمونه ممثلا بهذا الإعتبار ، ومثبتة الصفات لا يوافقونهم على هذا بل يقولون : أخص وصفه ما لا يتصف به غيره مثل كونه رب العالمين ، وانه بكل شيء عليم ، وانه على كل شيء قدير ، وأنه إله واحد ونحو ذلك ، والصفة لا توصف بشيء من ذلك .

ثم من هؤلاء الصفاتية من لا يقول فى الصفات انها قديمة بل يقول : الرب بصفاته قديم .

ومنهم من يقول : هو قديم وصفته قديمة ، ولا يقول : هو وصفاته قديمـــان .

ومنهم من يقول : هو وصفاته قديمان ، ولكن يقول : ذلك لا يقتضى مشاركة الصفة له فى شيء من خصائصه ، فان القدم ليس من خصائص الذات المجردة ، بل من خصائص الذات الموصوفة بصفات ، والا فالذات المجردة لا وجود لها عندهم ، فضلا عن أن تختص بالقدم .

وقد يقولون : الذات متصفة بالقدم ، والصفات متصفة بالقدم ، وليست الصفات إلهاً ولا ربا ، كما أن النبي محدث وصفاته محدثة ، وليست صفاته نبياً .

فهؤلاء اذا أطلقوا على الصفاتية اسم التشبيه والتمثيل : كان هذا بحسب اعتقادهم الذى ينازعهم فيه أولئك ، ثم تقول لهم أولئك : هب أن هذا المعنى قد يسمى فى اصطلاح بعض الناس تشبيها ، فهذا المعنى لم ينفه عقل ولا سمع ، وانما الواجب نفى ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية .

والقرآن قد نفى مسمى المثل والكفء والند ونحو ذلك.

ولكن يقولون الصفة فى لغة العرب ليست مثل الموصوف ، ولا كفؤه ولا نده ، فلا يدخل فى النص .

وأما العقل : فلم ينف مسمى التشبيه فى اصطلاح المعتزلة .

وكذلك أيضاً يقولون : إن الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيز، والأجسام متماثلة ، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلا لسائر الاجسام ، وهذا هو التشبيه .

وكذلك يقول : هذا كثير من الصفاتية ، الذين يثبتون الصفات وينفون علوه على العرش ، وقيام الافعال الاختيارية به ونحو ذلك ، ويقولون : الصفات قد تقوم بما ليس بجسم ، وأما العلو على العالم فلا يصح إلا اذا كان جسما فلو أثبتنا علوه للزم أن يكون جسما وحينئذ فالاجسام متماثلة فيلزم التشبيه .

فلهذا تجد هؤلاء يسمون من أثبت العلو ونحوه مشبها ، ولا يسمون من أثبت السمع والبصر ، والكلام ونحوه مشبهاً ، كما يقول صاحب الإرشاد وأمثاله

وكذلك يوافقهم على القول بتماثل الأجسام القاضى أبو يعلى وأمثاله من مثبتة الصفات والعلو ، لكن هؤلاء يجعلون العلو صفة خبرية ، كما هو أول قولى القاضى أبى يعلى ، فيكون الكلام فيه كالكلام فى الوجه .

وقد يقولون : ان ما يثبتونه لا ينافى الجسم ، كما يقولونه فى سائر الصفات .

والعاقل إذ تأمل وجد الأمر فيما نفوه كالأمر فيما أثبتوه لا فرق .

وأصل كلام هؤلاء كلهم على أن اثبات الصفـــات مستلزم للتجسيم ، والأجسام متماثلة .

والمثبتون يجيبون عن هذا تارة بمنع المقدمة الاولى ، وتارة بمنع المقدمة الثانية ، وتارة بمنع كل من المقدمتين ، وتارة بالاستفصال .

ولا ريب أن قولهم بتماثل الأجسام قول باطل ، سواء فسروا الجسم بما يشار اليه أو بالقائم بنفسه أو بالموجود ، أو بالمركب من الهيولى والصورة ونحو ذلك ، فأما اذا فسروه بالمركب من الجواهر المفردة ، وعلى أنها متماثلة فهذا يبنى على صحة ذلك ، وعلى اثبات الجوهر الفرد ، وعلى أنه متماثل ، وجمهور العقلاء يخالفونهم فى ذلك .

والمقصود : هنا أنهم يطلقون التشبيه على ما يعتقدونه تجسيما بناء على تماثل الأجسام ، والمثبتون ينازعونهم فى اعتقادهم ، كاطلاق الرافضة النصب على

من تولى أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ؛ بناء على أن من أحبهما فقد أبغض علياً رضى الله عنه ؛ ومن أبغضه فهو ناصبي .

وأهل السنة ينازعونهم فى المقدمة الأولى ؛ ولهذا يقول هؤلاء : إن الشيئين لا يشتبهان من وجه ويختلفان من وجه ، وأكثر العقلاء على خلاف ذلك ، وقد بسطنا الكلام على هذا فى غير هذا الموضع ، وبينا فيه حجج من يقول بتماثل الأجسام ، وحجج من نفى ذلك ، وبينا فساد قول من يقول بتماثلها .

وأيضاً فالاعتماد بهذا الطريق على نفى التشبيه اعتماد باطل ، وذلك أنه اذا أثبت تماثل الأجسام ، فهم لا ينفون ذلك الا بالحجة التى ينفون بها الجسم .

وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم ، وثبت امتناع الجسم : كان هذا وحده كافياً فى نفى ذلك ، لا يحتاج نفى ذلك إلى نفى مسمى التشبيه ، لكن نفى التجسيم يكون مبنياً على نفى هذا التشبيه بأن يقال : لو ثبت له كذا وكذا لكان جسماً ؛ ثم يقال : والأجسام متماثلة ، فيجب اشتراكها فيما يجب ويجوز ويمتنع ، وهذا ممتنع عليه .

لكن حينئذ يكون من سلك هذا المسلك معتمداً فى نفى التشبيه على نفى التجسيم ؛ فيكون أصل نفيه نفى الجسم ، وهذا مسلك آخر سنتكلم عليه إن شاء الله .

وإنما المقصود هنا : أن مجرد الإعتماد فى نفى ما ينفى على مجرد نفى التشبيه لا يفيد إذ ما من شيئين إلا يشتبهان من وجه ويفترقان من وجه ، بخلاف الاعتماد على نفى النقص والعيب ونحو ذلك ، مما هو سبحانه مقدس عنه ، فإن هذه طريقة صحيحة .

وكذلك إذا أثبت له صفات الكمال ونفى مماثلة غيره له فيها ، فإن هذا نفى المماثلة فيما هو مستحق له ، وهذا حقيقة التوحيد : وهو أن لا يشركه شيء من الاشياء فيما هو من خصائصه . وكل صفة من صفات الكمال فهو متصف بها على وجه لا يماثله فيه أحد ، ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها إثبات ما وصف به نفسه من الصفات ، ونفى مماثلته بشيء من المخلوقات .

(فإن قيل) إن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه ما يجوز عليه من ذلك الوجه ، ووجب له ما وجب له ، وامتنع عليه ما امتنع عليه .

(قيل) هب أن الأمر كذلك ، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم اثبات ما يمتنع على الرب سبحانه ، ولا نفى ما يستحقه لم يكن ممتنعاً ، كما إذا قيل : انه موجود حى عليم سميع بصير ، وقد سمى بعض المخلوقات حياً سميعاً عليما بصيراً فإذا قيل : يلزم انه يجوز عليه ما يجوز على ذلك من جهة كونه موجوداً حياً عليما سميعاً بصيرا . قيل : لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعاً على الرب تعالى ، فإن ذلك لا يقتضى حدوثاً ولا امكاناً ، ولا نقصاً ولا شيئاً مما ينافى صفات الربوبية .

وذلك أن القدر المشترك هو مسمى الوجود أو الموجود ، أو الحياة أو الحي ، أو العلم أو العليم ، أو السمع أو البصر ، أو السميع أو البصير ، أو القدرة أو القدير ، والقدر المشترك مطلق كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر ؛ فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدث ، ولا فيما يختص بالواجب القديم ، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه .

فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة كمال ، كالوجود والحياة ، والعلم والقدرة ، ولم يكن في ذلك شيء مما يدل على خصائص المخلوقين ، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق ، لم يكن في اثبات هذا محذور أصلا ؛ بل اثبات هذا من لوازم الوجود ، فكل موجودين لا بد بينهما من مثل هذا ، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود .

ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة ، وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئاً ، وربما قالت الجهمية هو شيء لا كالأشياء ، فاذا نفى القدر المشترك مطلقاً لزم التعطيل العام .

والمعاني التي يوصف بها الرب تعالى كالحياة ، والعلم والقدرة ، بل الوجود والثبوت ، والحقيقة ونحو ذلك : تجب لوازمها ، فإن ثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم ، وخصائص المخلوق التي يجب تنزيه الرب عنها ليست من لوازم ذلك أصلا ، بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجود وحياة ، وعلم ونحو ذلك .

والله سبحانه منزه عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم .

وهذا الموضع من فهمه فهما جيداً وتدبره : زالت عنه عامة الشبهات ، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام ، وقد بسط هذا في مواضع كثيرة .

وبين فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج الا معيناً مقيداً ، وان معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه ، وان ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا ؛ لأن الموجودات في الخارج لا يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه ، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله .

ولما كان الأمر كذلك كان كثير من الناس متناقضاً في هذا المقام ؛ فتارة يظن أن اثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل ، فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من الصفات حذراً من ملزومات التشبيه ، وتارة يتفطن انه لابد من اثبات هذا على تقدير فيجيب به فيما يثبته من الصفات لمن احتج به من النفاة .

ولكثرة الاشتباه في هذا المقام : وقعت الشبهة في أن وجود الرب هل هو عين ماهيته ، أو زائد على ماهيته ؟ وهل لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي أو التواطؤ أو التشكيك ؟ كما وقع الاشتباه في اثبات الأحوال ونفيها ،

وفى أن المعدوم هل هو شيء أم لا ؟ وفى وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا ؟

وقد كثر من أئمة النظار الاضطراب والتناقض فى هذه المقامات ، فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين ، ويحكى عن الناس مقالاتٍ ما قالوها ، وتارة يبقى فى الشك والتحير .

وقد بسطنا من الكلام فى هذه المقامات ، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة .

وبينا أن الصواب هو أن وجود كل شيء فى الخارج هو ماهيته الموجودة فى الخارج ، بخلاف الماهية التى فى الذهن ، فإنها مغايرة للموجود فى الخارج ، وأن لفظ الذات والشيء والماهية والحقيقة ونحو ذلك فهذه الالفاظ كلها متواطئة .

فإذا قيل : انها مشككة لتفاضل معانيها ، فالمشكك نوع من المتواطيء العام ، الذى يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك ، سواء كان المعنى متفاضلا فى موارده أو متماثلا .

وبينا أن المعدوم شيء أيضاً فى العلم والذهن لا فى الخارج ، فلا فرق بين الثبوت والوجود ، لكن الفرق ثابت بين الوجود العلمى والعينى ، مع أن ما فى العلم ليس هو الحقيقة الموجودة ، ولكن هو العلم التابع للعالم القائم به .

وكذلك الأحوال التى تماثل فيها الموجودات وتختلف : لها وجود فى

الأذهان ، وليس فى الأعيان الا الأعيان الموجودة وصفاتها القائمة بها المعينة ، فتتشابه بذلك وتختلف به .

وأما هذه الجملة المختصرة فإن المقصود بها التنبيه على جمل مختصرة جامعة ، من فهمها علم قدر نفعها ، وانفتح له باب الهدى ، وامكان اغلاق باب الضلال ، ثم بسطها وشرحها له مقام آخر ، إذ لكل مقام مقال .

والمقصود : هنا أن الاعتماد على مثل هذه الحجة فيما ينفى عن الرب وينزه عنه — كما يفعله كثير من المصنفين — خطأ لمن تدبر ذلك ، وهذا من طرق النفى الباطلة .

ما يسلكه نفاة الصفات

وأفسد من ذلك : ما يسلكه نفاة الصفات ، أو بعضها اذا أرادوا أن ينزهوه عما يجب تنزيهه عنه ، مما هو من أعظم الكفر ، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك ، ويريدون الرد على اليهود : الذين يقولون انه بكى على الطوفان حتى رمد وعادته الملائكة ، والذين يقولون بإلهية بعض البشر وانه الله .

فإن كثيراً من الناس يحتج على هؤلاء بنفي التجسيم والتحيز ونحو ذلك ، ويقولون لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسما أو متحيزاً وذلك ممتنع ، وبسلوكهم مثل هذه الطريق استظهر عليهم هؤلاء الملاحدة ، نفاة الأسماء والصفات ، فإن هذه الطريقة لا يحصل بها المقصود لوجوه :

(أحدها) أن وصف الله تعالى بهذه النقائص والآفات أظهر فساداً في العقل والدين من نفي التحيز والتجسيم ، فإن هذا فيه من الإشتباه والنزاع والخفاء ما ليس في ذلك ، وكفر صاحب ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام ، والدليل معرف للمدلول ومبين له ، فلا يجوز أن يستدل على الأظهر الأبين بالأخفى ، كما لا يفعل مثل ذلك في الحدود .

(الوجه الثانى) أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الصفات: يمكنهم أن يقولوا نحن لا نقول بالتجسيم والتحيز ، كما يقوله من يثبت الصفات وينفى التجسيم ، فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة الكلام وصفات الكمال ، فيصير كلام من وصف الله بصفات الكمال وصفات النقص واحداً ، ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد ، وهذا فى غاية الفساد.

(الثالث) أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة ، واتصافه بصفات الكمال واجب ثابت بالعقل والسمع ، فيكون ذلك دليلا على فساد هذه الطريقة.

(الرابع) أن سالكى هذه الطريقة متناقضون، فكل من أثبت شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات ، كما أن كل من نفى شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفى.

فمثبتة الصفات - كالحياة والعلم ، والقدرة والكلام ، والسمع والبصر - اذا قالت لهم النفاة كالمعتزلة : هذا تجسيم ، لأن هذه الصفات أعراض والعرض لا يقوم الا بالجسم ، أو لأنا لا نعرف موصوفاً بالصفات الا جسما.

قالت لهم المثبتة : وأنتم قد قلتم : انه حى عليم قدير . وقلتم : ليس بجسم ؛ وأنتم لا تعلمون موجوداً حياً عالماً قادراً الا جسما ، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم ، فكذلك نحن ، وقالوا لهم : أنتم أثبتم حياً عالماً قادراً ، بلا حياة ولا علم ولا قدرة ، وهذا تناقض يعلم بضرورة العقل.

ثم هؤلاء المثبتون إذا قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويغضب ، ويحب ويبغض ، أو من وصفه بالاستواء والنزول ، والإتيان والمجيء ، أو بالوجه واليد ونحو ذلك إذا قالوا : هذا يقتضي التجسيم ، لأنا لا نعرف ما يوصف بذلك إلا ما هو جسم .

قالت لهم المثبتة : فأنتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة ، والسمع والبصر والكلام ، وهذا هكذا ، فإذا كان هذا لا يوصف به إلا الجسم فالآخر كذلك ، وان أمكن أن يوصف بأحدهما ما ليس بجسم فالآخر كذلك ، فالتفريق بينهما تفريق بين المتماثلين .

ولهذا لما كان الرد على من وصف الله تعالى بالنقائص بهذه الطريق طريقاً فاسداً : لم يسلكه أحد من السلف والأئمة ، فلم ينطق أحد منهم فى حق الله بالجسم لا نفياً ولا اثباتاً ، ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك ، لأنها عبارات مجملة لا تحق حقاً ولا تبطل باطلا .

ولهذا لم يذكر الله فى كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار : ما هو من هذا النوع ، بل هذا هو من الكلام المبتدع ، الذى أنكره السلف والأئمة .

من أثبت بعض الصفات أثبت الباقي

وأما فى طرق الإثبات : فمعلوم أيضاً أن المثبت لا يكفى فى إثباته مجرد نفى التشبيه ، إذ لو كفى فى إثباته مجرد نفى التشبيه لجاز أن يوصف سبحانه من الأعضاء والأفعال ، بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه — مع نفى التشبيه ، وأن يوصف بالنقائص التى لا تجوز عليه مع نفى التشبيه .

كما لو وصفه مفتر عليه بالبكاء والحزن ، والجوع والعطش ، مع نفى التشبيه . وكما لو قال المفترى : يأكل لا كأكل العباد ، ويشرب لا كشربهم ، ويبكى ويحزن لا كبكائهم ولا حزنهم ؛ كما يقال يضحك لا كضحكهم ، ويفرح لا كفرحهم ، ويتكلم لا ككلامهم . ولجاز أن يقال : له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم ، كما قيل : له وجه لا كوجوههم ، ويدان لا كأيديهم . حتى يذكر المعدة والأمعاء والذكر ، وغير ذلك مما يتعالى الله عز وجل عنه سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

فانه يقال لمن نفى ذلك مع اثبات الصفات الخبرية وغيرها من الصفات : ما الفرق بين هذا وما أثبته إذا نفيت التشبيه وجعلت مجرد نفى التشبيه كافياً فى الإثبات ، فلا بد من اثبات فرق فى نفس الأمر .

فان قال : العمدة فى الفرق هو السمع فما جاء به السمع أثبته دون ما لم يجىء به السمع .

قيل له أولا : السمع هو خبر الصادق عما هو الأمر عليه فى نفسه ، فما أخبر به الصادق فهو حق من نفى أو اثبات ؛ والخبر دليل على المخبر عنه ، والدليل لا ينعكس ؛ فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه ، فما لم يرد به السمع يجوز أن يكون ثابتاً فى نفس الامر ، وان لم يرد به السمع ؛ اذا لم يكن نفاه .

ومعلوم أن السمع لم ينف هذه الأمور بأسمائها الخاصة ، فلا بد من ذكر ما ينفيها من السمع ، وإلا فلا يجوز حينئذ نفيها كما لا يجوز إثباتها .

وأيضاً : فلا بد فى نفس الأمر من فرق بين ما يثبت له وينفى ، فإن الأمور المتماثلة فى الجواز ، والوجوب ، والإمتناع : يمتنع اختصاص بعضها دون بعض ، فى الجواز والوجوب والإمتناع ، فلا بد من اختصاص المنفى عن المثبت بما يخصه بالنفى ، ولا بد من اختصاص الثابت عن المنفى بما يخصه بالثبوت .

وقد يعبر عن ذلك بأن يقال : لابد من أمر يوجب نفى ما يجب نفيه عن الله ، كما أنه لابد من أمر يثبت له ما هو ثابت ، وان كان السمع كافياً كان مخبراً عما هو الامر عليه فى نفسه ، فما الفرق فى نفس الامر بين هذا وهذا ؟ .

فيقال : كلما نفى صفات الكمال الثابتة لله فهو منزه عنه ، فإن ثبوت أحد

الضدين يستلزم نفي الآخر ، فإذا علم أنه موجود واجب الوجود بنفسه ، وأنه قديم واجب القدم : علم امتناع العدم والحدوث عليه ، وعلم أنه غني عما سواه.

فالمفتقر إلى ما سواه في بعض ما يحتاج اليه لنفسه : ليس هو موجوداً بنفسه ، بل بنفسه وبذلك الآخر الذي أعطاه ما تحتاج اليه نفسه فلا يوجد إلا به.

وهو سبحانه غني عن كل ما سواه فكل ما نافى غناه فهو منزه عنه ؛ وهو سبحانه قدير قوي فكل ما نافى قدرته وقوته فهو منزه عنه ، وهو سبحانه حي قيوم ، فكل ما نافى حياته وقيوميته فهو منزه عنه.

وبالجملة فالسمع قد أثبت له من الاسماء الحسنى وصفات الكمال ما قد ورد ، فكل ما ضاد ذلك فالسمع ينفيه كما ينفي عنه المثل والكفو فإن اثبات الشيء نفي لضده ، ولما يستلزم ضده ، والعقل يعرف نفي ذلك كما يعرف اثبات ضده ، فإثبات أحد الضدين نفي للآخر ولما يستلزمه.

فطرق العلم بنفي ما ينزه عنه الرب متسعة ، لا يحتاج فيها الى الإقتصار على مجرد نفي التشبيه والتجسيم ، كما فعله أهل القصور والتقصير : الذين تناقضوا في ذلك ، وفرقوا بين المتماثلين ، حتى ان كل من أثبت شيئاً احتج عليه من نفاه بأنه يستلزم التشبيه.

وكذلك احتج القرامطة على نفي جميع الامور ، حتى نفوا النفي ، فقالوا

لا يقـال لا موجود ولا ليس بموجود ، ولا حي ولا ليس بحي ؛ لأن ذلك تشبيه بالموجود أو المعدوم فلزم نفي النقيضين : وهو أظهر الأشياء امتناعاً .

ثم إن هؤلاء يلزمهم من تشبيهه بالمعدومات ، والممتنعات ، والجمادات : أعظم مما فروا منه من التشبيه بالأحياء الكاملين ، فطرق تنزيهه وتقديسه عما هو منزه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا .

وقد تقدم أن ما ينفي عنه — سبحانه — النفي المتضمن للإثبات ؛ إذ مجرد النفي لا مدح فيه ولا كمال ، فإن المعدوم يوصف بالنفي ، والمعدوم لا يشبه الموجودات ، وليس هـذا مدحاً له ، لأن مشابهة الناقص في صفات النقص نقص مطلقاً كما أن مماثلة المخلوق في شيء من الصفـات : تمثيل وتشبيه ينزه عنه الرب تبارك وتعالى .

والنقص ضد الكمال ؛ وذلك مثل أنه قد علم أنه حي والموت ضد ذلك فهو منزه عنه ؛ وكذلك النوم والسنة ضد كمال الحياة ، فإن النوم أخو الموت ، وكذلك اللغوب نقص في القدرة والقوة ، والأكل والشرب ونحو ذلك من الأمور فيه افتقار إلى موجود غيره ، كما أن الإستعانة بالغير والإعتضاد به ونحو ذلك تتضمن الإفتقار اليه والإحتياج اليه .

وكل من يحتاج إلى من يحمله أو يعينه على قيام ذاته وأفعاله فهو مفتقر اليه

ليس مستغنياً عنه بنفسه فكيف من يأكل ويشرب ، والآكل والشارب أجوف ، والمصمت الصمد أكمل من الآكل والشارب .

ولهذا كانت الملائكة صمداً لا تأكل ولا تشرب ، وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به ، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك ، والسمع قد نفى ذلك فى غير موضع ، كقوله تعالى : (الله الصمد) والصمد الذى لا جوف له ، ولا يأكل ولا يشرب ، وهذه السورة هى نسب الرحمن ، أو هى الأصل فى هذا الباب .

وقال فى حق المسيح وأمه : (ما المَسِيحُ بنُ مَرْيَمَ إلاَّ رَسُولٌ قد خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُسُلُ ، وأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كانا يأكلانِ الطَّعَامَ) فجعل ذلك دليلا على نفى الألوهية ، فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الاولى والاحرى .

والكبد والطحال ونحو ذلك : هي أعضاء الاكل والشرب ، فالغنى المنزه عن ذلك : منزه عن آلات ذلك ، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل ، وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل ؛ إذ ذاك من صفات الكمال ؛ فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل .

وهو سبحانه منزه عن الصاحبة والولد ، وعن آلات ذلك وأسبابه . وكذلك البكاء والحزن : هو مستلزم الضعف والعجز ، الذى ينزه عنه سبحانه ؛ بخلاف الفرح والغضب : فإنه من صفات الكمال ، فكما يوصف بالقدرة دون

العجز ، وبالعلم دون الجهل ، وبالحياة دون الموت ، وبالسمع دون الصمم ، وبالبصر دون العمى ، وبالكلام دون البكم : فكذلك يوصف بالفرح دون الحزن ، وبالضحك دون البكاء ونحو ذلك .

وأيضاً فقد ثبت بالعقل ما أثبته السمع ، من أنه سبحانه لا كفؤ له ولا سمي له وليس كمثله شيء ، فلا يجوز أن تكون حقيقته كحقيقة شيء من المخلوقات ، ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات ، فيعلم قطعاً أنه ليس من جنس المخلوقات ، لا الملائكة ولا السموات ، ولا الكواكب ولا الهواء ، ولا الماء ولا الأرض ، ولا الآدميين ولا أبدانهم ولا أنفسهم ، ولا غير ذلك ، بل يعلم أن حقيقته عن مماثلات شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق ، وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر

فإن الحقيقتين اذا تماثلتا : جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى ، ووجب لها ما وجب لها . فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدث المخلوق ، من العدم والحاجة ، وأن يثبت لهذا ما يثبت لذلك من الوجوب والفناء ، فيكون الشيء الواحد واجباً بنفسه غير واجب بنفسه ، موجوداً معدوماً ، وذلك جمع بين النقيضين .

وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون : بصر كبصري ، أو يد كيدي ونحو ذلك ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وليس المقصود هنا استيفاء ما يثبت له ولا ما ينزه عنه ، واستيفاء طرق ذلك ، لأن هذا مبسوط فى غير هذا الموضع .

وانما المقصود هنا التنبيه على جوامع ذلك وطرقه .

وما سكت عنه السمع نفياً واثباتاً ، ولم يكن فى العقل ما يثبته ولا ينفيه سكتنا عنه ، فلا نثبته ولا ننفيه .

فنثبت ما علمنا ثبوته ، وننفى ما علمنا نفيه ، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته والله أعلم(١)

(١) وانك لتجد في شرح العقيدة الطحاوية تفصيل ما أجمله شيخ الاسلام في هذه الرسالة فانظر الطبعة الجديدة من هذا الشرح القيم . وقد جرى تحقيقها على مخطوطات نادرة وخرج أحاديثها محدث الديار الشامية الشيخ ناصر الدين الألباني .

القاعدة السابعة

أن يقال : إن كثيراً مما دل عليه « السمع » يعلم « بالعقل » أيضاً ، والقرآن يبين ما يستدل به العقل ، ويرشد إليه وينبه عليه ؛ كما ذكر الله ذلك في غير موضع .

فإنه سبحانه وتعالى : بين من الآيات الدالة عليه ، وعلى وحدانيته ، وقدرته ، وعلمه ، وغير ذلك : ما أرشد العباد إليه ودلهم عليه ؛ كما بين أيضاً ما دل على نبوة أنبيائه ، وما دل على المعاد وإمكانه .

فهذه المطالب هى شرعية من جهتين :

من جهة أن الشارع أخبر بها .

ومن جهة أنه بين الأدلة العقلية التى يستدل بها عليها . والأمثال المضروبة فى القرآن ، هي « أقيسة عقلية » وقد بسط في غير هذا الموضع ، وهي أيضاً عقلية من جهة أنها تعلم بالعقل أيضاً .

وكثير من أهل الكلام يسمى هذه « الأصول العقلية » لاعتقاده أنها

لا تعلم الا بالعقل فقط . فإن السمع هو مجرد إخبار الصادق وخبر الصادق ، الذي هو النبي لا يعلم صدقه إلا بعد العلم بهذه الأصول بالعقل .

ثم إنهم قد يتنازعون في الأصول التي تتوقف اثبات النبوة عليها .

« فطائفة » تزعم : أن تحسين العقل وتقبيحه داخل في هذه الأصول ، وأنه لا يمكن إثبات النبوة بدون ذلك ، ويجعلون التكذيب بالقدر مما ينفيه العقل .

و «طائفة» تزعم أن حدوث العالم من هذه الأصول ، وأن العلم بالصانع لا يمكن الا بإثبات حدوثه ، واثبات حدوثه لا يمكن الا بحدوث الاجسام ، وحدوثها يعلم اما بحدوث الصفات ، واما بحدوث الافعال القائمة بها ، فيجعلون نفي أفعال الرب ، ونفي صفاته من الاصول التى لا يمكن اثبات النبوة الا بها .

ثم هؤلاء لا يقبلون الإستدلال بالكتاب والسنة على نقيض قولهم ، لظنهم أن العقل عارض السمع ـ وهو أصله ـ فيجب تقديمه عليه . والسمع : اما أن يؤول ، واما أن يفوض ، وهم أيضاً عند التحقيق لا يقبلون الإستدلال بالكتاب والسنة على وفق قولهم لما تقدم .

وهؤلاء يضلون من وجوه :

(منها) : ظنهم أن السمع بطريق الخبر تارة ، وليس الامر كذلك ، بل القرآن بين من الدلائل العقلية ـ التى تعلم بها المطالب الدينية ـ ما لا يوجد مثله فى كلام أئمة النظر ، فتكون هذه المطالب : شرعية عقلية .

و(منها) : ظنهم أن الرسول لا يعلم صدقه الا بالطريق المعينة التى سلكوها ، وهم مخطئون قطعاً فى انحصار طريق تصديقه فيما ذكروه ، فإن طرق العلم بصدق الرسول كثيرة ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

و(منها) : ظنهم أن تلك الطريق التي سلكوها صحيحة ، وقد تكون باطلة .

(ومنها) : ظنهم أنما عارضوا به السمع معلوم بالعقل ، ويكونون غالطين فى ذلك ؛ فإنه إذا وزن بالميزان الصحيح وجد ما يعارض الكتاب والسنة ، من المجهولات ؛ لا من المعقولات . وقد بسط الكلام على هذا فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أن من « صفات الله تعالى » ما قد يعلم بالعقل ، كما يعلم أنه عالم ، وأنه قادر ، وأنه حي ؛ كما أرشد الى ذلك قوله : (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ؟) .

وقد اتفق النظار من مثبتة الصفات : على أنه يعلم بالعقل (عند المحققين) أنه حي ؛ عليم ؛ قدير ؛ مريد ؛ وكذلك السمع ؛ والبصر ، والكلام : يثبت

بالعقل عند المحققين منهم ، بل وكذلك الحب ، والرضا ، والغضب . يمكن إثباته بالعقل . وكذلك علوه على المخلوقات ومباينته لها مما يعلم بالعقل ، كما أثبته بذلك الأئمة : مثل أحمد بن حنبل ، وغيره .

ومثل : عبد العالى المكى ، وعبد الله بن سعيد بن كلاب ؛ بل وكذلك إمكان الرؤية : يثبت بالعقل ، لكن منهم من أثبتها بأن كل موجود تصح رؤيته .

ومنهم من أثبتها بأن كل قائم بنفسه يمكن رؤيته . وهذه الطريق أصح من تلك .

وقد يمكن إثبات الرؤية ، بغير هذين الطريقين ، بتقسيم دائر بين النفى والإثبات ، كما يقال : إن الرؤية لا تتوقف الا على أمور وجودية ، فإن ما لا يتوقف إلا على أمور وجودية يكون الموجود الواجب القديم : أحق به من الممكن المحدث .

والكلام على هذه الأمور مبسوط فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أن من الطرق التى يسلكها الأئمة ومن اتبعهم من نظار السنة فى هذا الباب : أنه لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين : للزم اتصافه بالأخرى ؛ فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت ؛ ولو لم يوصف

بالقدرة لوصف بالعجز ؛ ولو لم يوصف بالسمع والبصر والكلام لوصف بالصمم والخرس والبكم.

وطرد ذلك أنه لو لم يوصف بأنه مباين للعالم لكان داخلا فيه . فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى ، وتلك صفة نقص ينزه عنها الكامل من المخلوقات ، فتنزيه الخالق عنها أولى .

وهذه الطريق غير قولنا ان هذه صفات كمال يتصف بها المخلوق ؛ فالخالق أولى . فإن طريق اثبات صفات الكمال بأنفسها مغاير لطريق اثباتها بنفي ما يناقضها .

وقد اعترض طائفة من النفاة على هذه الطريقة باعتراض مشهور ؛ لبسوا به على الناس ، حتى صار كثير من أهل الإثبات يظن صحته ، ويضعف الإثبات به ، مثل ما فعل من فعل ذلك من النظار ، حتى الامادى أمسى[1] مع أنه أصل قول القرامطة الباطنية ، وأمثالهم من الجهمية . فقالوا : القول بأنه لو لم يكن متصفاً بهذه الصفات ؛ كالسمع والبصر والكلام ، مع كونه حياً : لكان متصفاً بما يقابلها .

فالتحقيق فيه متوقف على بيان حقيقة (المتقابلين) . وبيان أقسامهما . فنقول

---

(١) في مطبوعة الرياض (هكذا بالأصل) كذا .

أما المتقابلان فلا يجتمعان فى شىء واحد من جهة واحدة ، وهو إما ألا يصح اجتماعهما فى الصدق ولا فى الكذب : أو يصح ذلك فى أحد الطرفين ؛ ولأنهما متقابلان بالسلب والإيجاب ، وهو تقابل التناقض ؛ والتناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب على وجه لا يجتمعان في الصدق ولا فى الكذب لذاتيهما ؛ كقولنا زيد حيوان ، زيد ليس بحيوان .

ومن خاصة استحالة اجتماع طرفيه فى الصدق والكذب : أنه لا واسطة بين الطرفين ، ولا استحالة لأحد الطرفين من جهة واحدة ، ولا يصح اجتماعهما فى الصدق ولا فى الكذب ؛ إذ كون الموجود واجباً بنفسه وممكنا بنفسه : لا يجتمعان ولا يرتفعان .

فإذا جعلتم هذا التقسيم : وهما « النقيضان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان » فهذان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وليس هما السلب والإيجاب ، فلا يصح حصر النقيضين — الذين لا يجتمعان ولا يرتفعان — فى السلب والإيجاب .

وحينئذ فقد ثبت وصفان — شيئان — لا يجتمعان ولا يرتفعان ؛ وهو خارج عن الأقسام الأربعة على هذا .

فمن جعل الموت معنى وجودياً : فقد يقول إن كون الشيء لا يخلو من الحياة والموت هو من هذا الباب ؛ وكذلك العلم والجهل ، والصمم والبكم ونحو ذلك .

(الوجه الثاني) : أن يقال : هذا القسيم يتداخل ؛ فإن العدم والملكة : يدخل في السلب والإيجاب وغايته أنه نوع منه . والمتضايفان يدخلان في المتضادين ، إنما هما نوع منه . فإن قال : أعني بالسلب والإيجاب : فلا يدخل في العدم والملكة — وهو أن يسلب عن الشيء ما ليس بقابل له — ولهذا جعل من خواصه أنه لا استحالة لأحد طرفيه . إلى آخره .

قيل له : عن هذا جوابان :

أحدهما : أن غاية هذا أن السلب ينقسم إلى نوعين : أحدهما : سلب ما يمكن اتصاف الشيء به .

والثاني : سلب مالا يمكن اتصافه به .

فيقال : الأول إثبات ما يمكن اتصافه ولا يجب .

والثاني : اثبات ما يجب اتصافه به ؛ فيكون المراد به سلب ممتنع . واثبات الواجب ؛ كقولنا زيد حيوان فإن هذا اثبات واجب ، وزيد ليس بحجر ، فإن هذا سلب ممتنع .

وعلى هذا التقدير فالممكنات التي تقبل الوجود والعدم ـ كقولنا المثلث إما موجود وأما معدوم ـ يكون من قسم العدم والملكة ، وليس كذلك . فإن

ذلك القسم يخلو فيه الموصوف الواحد على المتقابلين جميعاً ، ولا يخلو شيء من الممكنات عن الوجود والعدم .

وأيضاً فإنه على هذا التقدير ـ فصفات الرب كلها واجبة له ـ فاذا قيل اما أن يكون حياً أو عليماً ، أو سميعاً أو بصيراً ، أو متكلماً ، أولا يكون : كان مثل قولنا : إما أن يكون موجوداً ، واما أن لا يكون . وهذا متقابل تقابل السلب والإيجاب ، فيكون الآخر مثله . وبهذا يحصل المقصود .

فإن قيل : هذا لا يصح حتى يعلم إمكان قبوله لهذه الصفات : قيل له هذا إنما اشتركا فيما أمكن أن يثبت له ويزول كالحيوان ، فأما الرب تعالى : فإنه بتقدير ثبوتها له فهي واجبة ضرورة ، فإنه لا يمكن اتصافه بها وبعدمها ، باتفاق العقلاء . فإن ذلك يوجب أن يكون تارة حياً ، وتارة ميتاً ، وتارة أصم ، وتارة سميعاً . وهذا يوجب اتصافه بالنقائص ، وذلك منتف قطعاً ، بخلاف من نفاها وقال : ان نفيها ليس بنقص لظنه أنه لا يقبل الإتصاف بها .

فإن من قال هذا لا يمكنه أن يقول : انه مع إمكان الإتصاف بها لا يكون نفيها نقصاً ، فإن فساد هذا معلوم بالضرورة .

وقيل له أيضاً : أنت في تقابل السلب والإيجاب ، إن اشترطت العلم بإمكان الطرفين : لم يصح أن تقول واجب الوجود ، اما موجود واما معدوم

والممتنع الوجود اما موجود واما معدوم ؛ لأن أحد الطرفين هنا معلوم الوجود . والآخر معلوم الإمتناع .

وإن اشترطت العلم بإمكان أحدهما صح أن تقول إما أن يكون حياً ، واما ألا يكون ، واما أن يكون سميعاً بصيراً واما أن لا يكون ، لأن النفي ان كان ممكناً صح التقسيم ، وان كان ممتنعاً : كان الإثبات واجباً ، وحصل المقصود .

فإن قيل : هذا يفيد أن هذا التأويل يقابل السلب والإيجاب ، ونحن نسلم ذلك كما ذكر في الإعتراض ، لكن غايته : انه اما سميع واما ليس بسميع ، واما بصير واما ليس ببصير ، والمنازع يختار النفي .

فيقال له : على هذا التقدير : فالمثبت واجب ، والمسلوب ممتنع . فاما أن تكون هذه الصفات واجبة له ، واما أن تكون ممتنعة عليه ، والقول بالإمتناع لا وجه له ، اذ لا دليل عليه بوجه .

بل قد يقال : نحن نعلم بالإضطرار بطلان الإمتناع ، فإنه لا يمكن أن يستدل على امتناع ذلك الا بما يستدل به على ابطال أصل الصفات ، وقد علم فساد ذلك .

وحينئذ فيجب القول بوجوب هذه الصفات له .

واعلم أن هنا يمكن أن يجعل طريقة مستقلة في إثبات صفات الكمال له ، فإنها اما واجبة له وإما ممتنعة عليه ، والثاني باطل ، فتعين الأول ، لأن كونه قابلا

لها خالياً عنها يقتضى أن يكون ممكناً ، وذلك ممتنع فى حقه ، وهذه طريقة معروفة لمن سلكها من النظار .

(الجواب الثاني) أن يقال : فعلى هذا اذا قلنا زيد اما عاقل واما غير عاقل ؛ واما عالم واما ليس بعالم ، واما حي واما غير حي ، واما ناطق واما غير ناطق . وأمثال ذلك مما فيه سلب الصفة عن محل قابل لها ، لم يكن هذا داخلا فى قسم تقابل السلب والإيجاب .

ومعلوم أن هذا خلاف المعلوم بالضرورة ، وخلاف اتفاق العقلاء ، وخلاف ما ذكروه فى المنطق وغيره . ومعلوم ان مثل هذه القضايا تتناقض بالسلب والإيجاب ، على وجه يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى ، فلا يجتمعان فى الصدق والكذب ، فهذه شروط التناقض موجودة فيها

وغاية فرقهم أن يقولوا إذا قلنا : هو إما بصير ، واما ليس ببصير ؛ كان إيجاباً وسلباً ، واذا قلنا : اما بصير ؛ واما أعمى ؛ كان ملكة وعدما ، وهذه منازعة لفظية ، والا فالمعنى في الموضعين سواء .

فعلم ان ذلك نوع من تقابل السلب والإيجاب ، وهذا يبطل قولهم فى حد ذلك التقابل : أنه لا استحالة لأحد الطرفين الى الآخر ، فإن الإستحالة هنا ممكنة كإمكانها اذا عبر بلفظ العمى .

(الوجه الثالث) أن يقال : التقسيم الحاصر أن يقال : المتقابلان اما أن

يختلفا بالسلب والإيجاب ، واما أن لا يختلفا بذلك ، بل يكونان ايجابيين أو سلبيين .

فالأول هو النقيضان .

والثانى اما أن يمكن خلو المحل عنهما ، واما أن لا يمكن . والأول : هما الضدان كالسواد والبياض ، والثانى : هما فى معنى النقيضين وان كانا ثبوتيين ، كالوجوب والإمكان ، والحدوث والقدم ، والقيام بالنفس والقيام بالغير ، والمباينة والمجانبة ، ونحو ذلك .

ومعلوم أن الحياة والموت ، والصمم والبكم ، والسمع : ليس مما اذا خلا الموصوف عنهما وصف بوصف ثالث بينهما ، كالحمرة بين السواد والبياض ، فعلم أن الموصوف لا يخلو عن أحدهما ، فإذا انتفى تعين الآخر .

(الوجه الرابع) : المحل الذى لا يقبل الإتصاف بالحياة والعلم ، والقدرة والكلام ونحوها : انقص من المحل الذى يقبل ذلك ويخلو عنها ، ولهذا كان الحجر ونحوه أنقص من الحى الأعمى .

وحينئذ فإذا كان الباري منزهاً عن نفي هذه الصفات ، مع قبوله لها فتنزيهه عن امتناع قبوله لها أولى وأحرى ، إذ بتقدير قبوله لها يمتنع منع المتقابلين واتصافه بالنقائص ممتنع ، فيجب اتصافه بصفات الكمال ، وبتقدير عدم قبوله

لا يمكن اتصافه : لا بصفات الكمال ولا بصفات النقص ، وهذا أشد امتناعاً فثبت أن اتصافه بذلك ممكن ، وأنه واجب له وهو المطلوب . وهذا فى غاية الحسن .

(الوجه الخامس) . أن يقال : أنتم جعلتم تقابل العدم والملكة فيما يمكن اتصافه بثبوت ، فإذا عنيتم بالإمكان الإمكان الخارجى - هو أن يعلم ثبوت ذلك فى الخارج - كان هذا باطلا لوجهين :—

أحدهما : أنه يلزمكم أن تكون الجامدات لا توصف بأنها لا حية ولا ميتة ولا ناطقة ولا صامتة ، وهو قولكم - لكن هذا اصطلاح محض - والا تصفوا هذه الجمادات بالموت والصمت . وقد جاء القرآن بذلك . قال تعالى : (والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون أموات غير أحياء ومايشعرون أيان يبعثون) فهذا فى « الأصنام » وهى من الجمادات وقد وصفت بالموت ، والعرب تقسم الأرض الى الحيوان والموتان .

قال أهل اللغة : المَوَتان بالتحريك خلاف الحيوان ، يقال : اشتر الموتان ولا تشتر الحيوان ، أى اشتر الأرض والدور ، ولا تشتر الرقيق والدواب ؛ وقالوا أيضاً : الموات ما لا روح فيه .

فإن قيل : فهذا إنما يسمى مواتاً باعتبار قبوله « للحياة » التى هى إحياء الأرض: قيل وهذا يقتضى أن الحياة أعم من حياة الحيوان، وأن الجماد يوصف بالحياة . إذا كان قابلا للزرع والعمارة ، والخرس ضد النطق ، والعرب تقول

« لبن أخرس » أي خاثر لا صوت له في الإناء ، « وسحابة خرساء » ليس فيها رعد ولا برق ، « وعلم أخرس » إذا لم يسمع له في الجبل صوت صدى » ويقال : « كتيبة خرساء » قال أبو عبيدة : هي التي صمتت من كثرة الدروع ليس لها قعاقع .

وأبلغ من ذلك الصمت والسكوت ؛ فإنه يوصف به القادر على النطق ، إذا تركه ؛ بخلاف الخرس فإنه عجز عن النطق . ومع هذا فالعرب تقول : « ما له صامت ولا ناطق » فالصامت الذهب والفضة . والناطق الإبل والغنم . فالصامت من اللبن الخاثر ، والصموت الدرع التي صمت اذا لم يسمع لها صوت .

ويقولون : دابة عجماء وخرساء لما لا تنطق ، ولا يمكن منها النطق في العادة ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « العجماء جبار » وكذلك في « العمياء » تقول العرب : عمى الموج يعمى عماً اذا رمى القذف والزبد ؛ و « الأعميان » السيل ، والجمل الهائج . وعمى عليه الأمر اذا التبس ، ومنه قوله تعالى : (فعميت عليهم الانباء يومئذ) .

وهذه الامثلة قد يقال في بعضها انه عدم ما يقبل المحل الإتصاف به كالصوت ؛ ولكن فيها ما لا يقبل كموت الاصنام .

الثاني : أن الجامدات يمكن اتصافها بذلك ، فان الله سبحانه قادر أن يخلق في الجمادات حياة ، كما جعل عصى موسى حية تبتلع الحبال والعصى ـ واذا كان

فى إمكان العادات : كان ذلك مما قد علم بالتواتر ـ وأنتم أيضاً قائلون به فى مواضع كثيرة . وإذا كان الجمادات يمكن اتصافها بالحياة وتوابع الحياة ثبت أن جميع الموجودات يمكن اتصافها بذلك ، فيكون الخالق أولى بهذا الإمكان . وإن عنيتم الإمكان الذهنى ـ وهو عدم العلم بالإمتناع ـ فهذا حاصل فى حق الله ، فإنه لا يعلم امتناع اتصافه بالسمع والبصر والكلام .

(الوجه السادس) أن يقال : هب أنه لا بد من العلم بالإمكان الخارجى ، فإمكان الوصف للشيء يعلم تارة بوجوده له ، أو بوجوده لنظيره ، أو بوجوده لما هو الشيء أولى بذلك منه .

ومعلوم أن الحياة والعلم ، والقدرة والسمع ، والبصر والكلام : ثابت للموجودات المخلوقة ، وممكن لها . فإمكانها للخالق تعالى أولى وأحرى ؛ فإنها صفات كمال . وهو قابل للاتصاف بالصفات ؛ وإذا كانت ممكنة فى حقه فلو لم يتصف بها لا تصف بأضدادها .

(الوجه السابع) أن يقال : مجرد سلب هذه الصفات نقص لذاته سواء سميت عمى ، وصمما ، وبكما ، أو لم تسم والعلم بذلك ضرورى ، فأما إذا قدرنا موجودين أحدهما يسمع ، ويبصر ، ويتكلم ، والآخر ليس كذلك : كان الأول أكمل من الثانى .

ولهذا عاب الله سبحانه من عبد ما تنتفى فيه هذه الصفات ، فقال تعالى عن

ابراهيم الخليل : (لم تعبد ما لم يسمع ، ولا يبصر ، ولا يغنى عنك شيئاً ؟) وقال أيضاً فى قصته : (فاسألوهم ان كانوا ينطقون) وقال تعالى عنه : (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ؟ قَالُوا : بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ قال : أَفَرَأَيْتُم مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ)

وكذلك فى قصة موسى فى العجل : (أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً ؟ اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ). وقال تعالى . (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ ، وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ ، أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ . هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ) ؟ !

فقابل بين الأبكم العاجز ، وبين الآمر بالعــــدل : الذى هو على صراط مستقيم .

التوحيد في العبادات

وأما الأصل الثاني (وهو التوحيد في العبادات) المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعاً .

فنقول : لا بد من الإيمان بخلق الله وأمره ، فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وقد علم ما سيكون قبل أن يكون ، وقدر المقادير وكتبها حيث شاء ، كما قال تعالى : (ألم تعلَمْ أنَّ اللهَ يعلَمُ ما في السَّماءِ والأرضِ ؟ إنَّ ذلك في كتابٍ انَّ ذلكَ على الله يسير) .

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء » .

ويجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته وحده لاشريك له ، كما خلق الجن والإنس لعبادته ، وبذلك أرسل رسله ، وأنزل كتبه ، وعبادته تتضمن

كمال الذل والحب له ، وذلك يتضمن كمال طاعتـــه (من يطع الرسولَ فقد أطاع الله) .

وقد قال تعالى : (وما أرسلنا مِن رسولٍ إلاّ ليُطاعَ بإذنِ الله) وقال تعالى: (إن كنتم تحبّون الله فاتبعوني يحببكم الله ، ويغفرْ لكم ذنوبكم) وقال تعالى : (واسألْ مَن أرسلنا مِن قبلِكَ مِن رسلنا أجعلنا مِن دونِ الرحمن آلهةً يُعبدون ؟) (وما أرسلنا مِن قبلِكَ مِن رسولٍ إلا نوحي إليه أنه لا إله إلاّ أنا فاعبدون) .

وقال تعالى : (شرَعَ لكم مِنَ الدّينِ ما وصّى به نوحاً ، والذي أوحينا إليكَ ، وما وصّينا به إبراهيمَ وموسى وعيسى : أنْ أقيموا الدّينَ ولا تتفرقوا فيه كَبُرَ على المشركينَ ما تدعوهم إليه) وقال تعالى : (يا أيها الرسلُ كلوا مِنَ الطيّباتِ واعملوا صالحاً إني بما تعملونَ عليم، وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون) فأمر الرسل بإقامة الدين وأن لا يتفرقوا فيه .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح : « انا معاشر الأنبياء ديننا واحد ، والأنبياء اخوة لعلات ، وان أولى الناس بابن مريم لأنا ؛ انه ليس بيني وبينه نبي » .

وهذا الدين هو دين الإسلام ، الذى لا يقبل الله ديناً غيره ، لا من الأولين ولا من الآخرين ، فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام ، قال الله تعالى عن نوح (واتلُ عليهم نبأ نوحٍ إذ قال لقومه يا قوم إنْ كانَ كَبُرَ عليكم مقامي وتذكيري

بآياتِ اللهِ فعلى اللهِ توكّلتُ فأجمعوا أمْرَكم وشُركاءَكم) الى قوله : (وأُمِرتُ أنْ أكونَ مِنَ المُسلمِين) .

وقال عن ابراهيم : (ومَنْ يرْغَبُ عَنْ مِلّةِ إبراهيم إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَه ؟) إلى قوله ؛ (إذْ قالَ لهُ رَبُّه أسْلِمْ قالَ أسْلَمْتُ لِرَبِّ العَالمين) الى قوله : (فلا تَمُوتُنَّ إلاّ وأنْتُمْ مُسْلِمُون) .

وقال عن موسى : (وقال موسى : يا قوم إنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ باللهِ فَعليهِ تَوكَّلُوا إنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِين) وقال في خبر المسيح : (وإذْ أوْحَيْتُ إلى الحواريّين أنْ آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنّا واشهدْ بأنّنا مُسْلِمون) .

وقال فيمن تقدم من الأنبياء : (يحكم بها النبيُّونَ الّذينَ أسْلَمُوا للّذينَ هَادُوا وقال عن بلقيس أنها قالت : (ربِّ إنّي ظَلَمْتُ نفسي وأسْلَمْتُ مع سُلَيْمانَ للهِ ربِّ العالمين) .

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده ؛ فمن استسلم له ولغيره كان مشركا ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته ، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر ، والإستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده ، وطاعته وحده .

فهذا دين الإسلام الذى لا يقبل الله غيره ؛ وذلك إنما يكون بأن يطاع كل وقت ، بفعل ما أمر به فى تلك الوقت ؛ فاذا أمر في أول الأمر باستقبال

الصخرة ، ثم أمرنا ثانياً باستقبال الكعبة : كان كل من الفعلين حين أمر به داخلا فى الإسلام .

فالدين هو الطاعة والعبادة له فى الفعلين ؛ وإنما تنوع بعض صور الفعل وهو وجه المصلى ، فكذلك الرسل دينهم واحد وإن تنوعت الشرعة والمنهاج ، والوجه والمنسك ؛ فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدين واحداً ، كما لم يمنع ذلك فى شريعة الرسول الواحد .

والله تعالى جعل من دين الرسل : أن أولهم يبشر بآخرهم ويؤمن به ، وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به ، قال الله تعالى : (وإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لمَا آتيتُكم من كتابٍ وحكمةٍ ، ثم جَاءَكُمْ رسولٌ مصدِّقٌ لمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ، قَالَ : أَأَقْرَرْتُمْ وأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصري ؟ قالوا : أَقْرَرنا . قالَ : فاشْهَدُوا وأَنا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدين) .

قال ابن عباس : لم يبعث الله نبياً إلا أخذ عليه الميثاق ، لئن بعث محمد وهو حى ليؤمنن به ولينصرنه ، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته ، لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه ، وقال تعـــالى : (وأَنْزَلْنَا إليكَ الكتابَ بالحقِّ مُصَدِّقًا لمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الكِتَابِ ، ومُهَيْمِناً عَلَيْهِ ، فاحكمْ بينهم بما أَنْزَلَ اللهُ ، ولا تَتَّبِعْ أهواءَهُمْ عَمَّا جاءَكَ مِنَ الحقِّ ، لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهاجا) .

وجعل الإيمان متلازما ، وكفر من قال : إنه آمن ببعض وكفر ببعض

قال الله تعالى : (إنَّ الَّذينَ يَكْفُرُونَ بالله وَرُسُلِهِ ، ويُريدُونَ أنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الله ورُسُلِهِ ، وَيَقُولُون نُؤمِنُ بِبَعض ونَكْفُرُ بِبَعْضٍ ، ويُرِيدُونَ أنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً: أُولئكَ هُمُ الكَافِرُونَ حَقّاً)وقال تعالى : (أفتؤمِنُونَ بِبَعضِ الكتابِ وتكفرونَ بِبَعْضٍ؟ فَمَا جزاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلكَ مِنْكُمْ إلاّ خِزْيٌ في الحياةِ الدُّنيا ويَوْمَ القيامةِ يُرَدُّونَ إلى أشَدِّ العَذَاب) إلى قوله : (تعملون) .

وقد قال لنا : (قولوا آمنا بالله وما أنزل الينا وما أنزل الى ابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب والاسباط ، وما أوتي موسى وعيسى ، وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ، فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وان تولوا فانما هم في شقاق فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم) .

فأمرنا أن نقول : آمنا بهذا كله ، ونحن له مسلمون ، فمن بلغته رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فلم يقر بما جاء به لم يكن مسلماً ، ولا مؤمناً ، بل يكون كافراً وان زعم أنه مسلم أو مؤمن .

كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى : (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) قالت اليهود والنصارى : فنحن مسلمون : فأنزل الله : (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) فقالوا : لا نحج فقال تعالى : (ومن كفر فان الله غني عن العالمين) .

فان الاستسلام لله لا يتم الا بالاقرار بماله على عباده من حج البيت ، كما

قال صلى الله عليه وسلم : «بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان وحج البيت» .

ولهذا لما وقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة أنزل الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الاسلام ديناً) .

وقد تنازع الناس فيمن تقدم من أمة موسى وعيسى ، هل هم مسلمون أم لا ؟ «وهو نزاع لفظي» فان الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم، المتضمن لشريعة القرآن: ليس عليه الا أمة محمد صلى الله عليه وسلم، والإسلام اليوم عند الاطلاق يتناول هذا ، وأما الاسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبياً فانه يتناول اسلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء .

ورأس الإسلام مطلقاً شهادة أن لا إله إلا الله ، وبها بعث جميع الرسل ، كما قال تعالى : (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال عن الخليل : (وإذ قال ابراهيم لأبيه وقومه انني براء مما تعبدون إلا الذي فطرني فانه سيهدين وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون) وقال تعالى عنه : (أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون ؟ فانهم عدو لي إلا رب العالمين) وقال تعالى : (قد كانت لكم أسوة حسنة في ابراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم انا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم

العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله) وقال (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون) ؟.

وذكر عن رسله : كنوح ، وهود ، وصالح ، وغيرهم أنهم قالوا لقومهم : (اعبدوا الله ما لكم من اله غيره) وقال عن أهل الكهف : (أنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى ، وربطنا على قلوبهم اذ قاموا فقالوا ربنا رب السموات والارض لن ندعو من دونه الهاً لقد قلنا اذاً شططا)الى قوله :(فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا) .

وقد قال سبحانه : (ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) ذكر ذلك فى موضعين من كتابه .

وقد بين فى كتابه الشرك بالملائكة،والشرك بالانبياء والشرك بالكواكب، والشرك بالاصنام،وأصل الشرك الشرك بالشيطان فقال عن النصارى : (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم ، وما أمروا الا ليعبدوا الهاً واحداً لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) وقال تعالى : (واذ قال الله ياعيسى بن مريم أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله ؟ قال : سبحانك ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق ، ان كنت قلته فقد علمته تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك انك أنت علام الغيوب ، ما قلت لهم الا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم) وقال تعالى : (وما كان لبشر أن يؤتيه

الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله) الى قوله : (ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أيأمركم بالكفر بعد اذ انتم مسلمون) ؟ فبين ان اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر .

ومعلوم أن أحداً من الخلق لم يزعم أن الانبياء ، والاحبار ، والرهبان ، والمسيح بن مريم ، شاركوا الله فى خلق السموات والارض .

بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكافئان فى الصفات والافعال .

بل ولا أثبت أحد من بنى آدم إلهاً مساوياً لله فى جميع صفاته .

بل عامة المشركين بالله : مقرون بأنه ليس شريكه مثله ، بل عامتهم يقرون أن الشريك مملوك له ، سواء كان ملكا ، أو نبياً ، أو كوكباً ، أو صنما ، كما كان مشركوا العرب يقولون فى تلبيتهم : «لبيك لا شريك لك ، الا شريكا هو لك ، تملكه وما ملك» فأهلّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد وقال : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » .

وقد ذكر أرباب المقالات : ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين ، فى الملل والنحل ، والآراء والديانات ، فلم ينقلوا عن أحد اثبات شريك مشارك له فى خلق جميع المخلوقات ، ولا مماثل له فى جميع الصفات ؛ بل من أعظم

ما نقلوا فى ذلك قول الثنوية الذين يقولون بالاصلين «النور» و«الظلمة» ، وان النور خلق الخير ، والظلمة خلقت الشر :

ثم ذكروا لهم فى الظلمة قولين :

أحدهما : أنها محدثة ، فتكون من جملة المخلوقات له .

والثانى : أنها قديمة ، لكنها لم تفعل إلا الشر ، فكانت ناقصة فى ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور .

وقد أخبر سبحانه عن المشركين من اقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بينه فى كتابه فقال : (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولون الله ، قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله ان أرادنى الله بضر هل هن كاشفات ضره ؟ أو أرادنى برحمة هل هن ممسكات رحمته ؟ قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون) وقال تعالى : (قل لمن الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون ؟ سيقولون لله : قل أفلا تذكرون ؟ قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم ؟ سيقولون لله قل أفلا تتقون ؟) الى قوله (فأنى تسحرون ؟) الى قوله (ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله ، إذاً لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون) ، وقال : (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون).

وبهذا وغيره : يعرف ما وقع من الغلط فى مسمى التوحيد ، فإن عامة

المتكلمين الذين يقررون التوحيد فى كتب الكلام والنظر : غايتهم أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع

فيقولون : هو واحد فى ذاته لا قسيم له ، وواحد فى صفاته لا شبيه له ، وواحد فى أفعاله لا شريك له .

وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث ، وهو « توحيد الأفعال » وهو أن خالق العالم واحد ، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها ، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب ، وأن هذا هو معنى قولنا لا إله إلا الله ، حتى قد يجعلوا معنى الإلهية القدرة على الإختراع .

ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بعث اليهم محمد صلى الله عليه وسلم أولا : لم يكونوا يخالفونه فى هذا ، بل كانوا يقرون بأن الله خالق كل شىء ، حتى انهم كانوا يقرون بالقدر أيضاً ، وهم مع هذا مشركون .

فقد تبين أن ليس فى العالم من ينازع فى أصل هذا الشرك ؛ ولكن غاية ما يقال : إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقاً لغير الله ، كالقدرية وغيرهم ؛ لكن هؤلاء يقرون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم ، وإن قالوا : انهم خلقوا أفعالهم .

وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم ، الذين يجعلون أن بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور ، هم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة

مخلوقة ، لا يقولون انها غنية عن الخالق مشاركة له فى الخلق ، فأما من أنكر الصانع فذاك جاحد معطل للصانع ، كالقول الذى أظهر فرعون .

والكلام الآن مع المشركين بالله ، المقرين بوجوده ، فإن هذا التوحيد الذى قرروه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون ، بل يقرون به مع انهم مشركون ، كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع ، وكما علم بالإضطرار من دين الإسلام .

وكذلك « النوع الثانى » — وهو قولهم : لا شبيه له فى صفاته — فإنه ليس فى الأمم من أثبت قديماً مماثلا له فى ذاته سواء قال انه يشاركه . أو قال : انه لا فعل له ؛ بل من شبه به شيئاً من مخلوقاته فإنما يشبهه به فى بعض الأمور .

وقد علم بالعقل امتناع أن يكون له مثل فى المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع عليه ؛ فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين كما تقدم .

وعلم أيضاً بالعقل أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلا بد بينهما من قدر مشترك كاتفاقهما فى مسمى الوجود ، والقيام بالنفس ، والذات ونحو ذلك ، فإن نفى ذلك يقتضى التعطيل المحض ، وانه لا بد من اثبات خصائص الربوبية ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفى الصفات فى مسمى التوحيد ، فصار من قال : ان لله علماً أو قدرة ، أو انه يرى فى الآخرة ، أو ان القرآن كلام الله منزل غير مخلوق يقولون : انه مشبه ليس بموحد .

وزاد عليهم غلاة الفلاسفة والقرامطة ، فنفوا أسماءه الحسنى ، وقالوا : من قال إن الله عليم قدير ، عزيز حكيم : فهو مشبه ليس بموحد .

وزاد عليهم غلاة الغلاة وقالوا : لا يوصف بالنفي ولا الإثبات ؛ لأن في كل منهما تشبيهاً له ، وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شر مما فروا منه ، فإنهم شبهوه بالممتنعات ، والمعدومات ، والجمادات ، فراراً من تشبيهم — بزعمهم — له بالأحياء .

ومعلوم أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما يثبت لمخلوق أصلا ، وهو سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، فلا فرق بين اثبات الذات واثبات الصفات ؛ فإذا لم يكن في اثبات الذات اثبات مماثلة للذوات : لم يكن في اثبات الصفات اثبات مماثلة له في ذلك ، فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيداً ، ويجعلون مقابل ذلك التشبيه ويسمون نفوسهم الموحدين .

وكذلك « النوع الثالث » وهو قولهم : هو واحد لا قسيم له في ذاته ، أو لا جزء له ، أو لا بعض له ؛ لفظ مجمل ، فإن الله سبحانه أحد صمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ؛ فيمتنع عليه أن يتفرق ، أو يتجزأ أو يكون قد ركب من أجزاء ؛ لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه على عرشه ، ومباينته لخلقه ، وامتيازه عنهم ، ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله ، ويجعلون ذلك من التوحيد .

فقد تبين أن ما يسمونه توحيداً : فيه ماهو حق ، وفيه ما هو باطل ، ولو كان جميعه حقاً ، فإن المشركين اذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك ، الذى وصفهم به فى القرآن ، وقاتلهم عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ بل لا بد أن يعترفوا أنه لا اله الا الله .

وليس المراد (بالإله) هو القادر على الاختراع ، كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين ، حيث ظن أن الإلهية هى القدرة على الاختراع دون غيره ، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أن لا إله إلا هو .

فإن المشركين كانوا يقرون بهذا وهم مشركون كما تقدم بيانه ، بل الإله الحق هو الذى يستحق بأن يعبد ، فهو إله بمعنى مألوه ، لا إله بمعنى آله ؛ والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له ، والإشراك أن يجعل مع الله الهاً آخر .

واذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظار ، أهل الإثبات للقدر ، المنتسبون الى السنة انما هو توحيد الربوبية ، وان الله رب كل شيء ، ومع هذا فالمشركون كانوا مقرين بذلك مع أنهم مشركون .

وكذلك طوائف من أهل التصوف ، والمنتسبين الى المعرفة ، والتحقيق والتوحيد : غاية ما عندهم من التوحيد هو شهود هذا التوحيد ، وأن يشهد أن الله رب كل شيء ، ومليكه وخالقه ، لا سيما اذا غاب العارف بموجوده عن

وجوده، وبشهوده عن شهوده وبمعروفه عن معرفته، ودخل فى فناء توحيد الربوبية بحيث يفنى من لم يكن، ويبقى من لم يزل، فهذا عندهم ـ الغاية التى لا غاية وراءها.

ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون من التوحيد، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلماً، فضلا عن أن يكون ولياً لله، أو من سادات الأولياء.

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة: يقررون هذا التوحيد مع إثبات الصفات، فيفنون فى توحيد الربوبية مع إثبات الخالق للعالم، المباين لمخلوقاته، وآخرون يضمون هذا الى نفى الصفات، فيدخلون فى التعطيل مع هذا، وهذا شر من حال كثير من المشركين.

وكان جهم ينفى الصفات ويقول بالجبر، فهذا تحقيق قول جهم، لكنه اذا أثبت الأمر والنهى، والثواب والعقاب: فارق المشركين من هذا الوجه لكن جهما ومن اتبعه يقول بالإرجاء، فيضعف الأمر والنهى، والثواب والعقاب عنده.

والنجارية والضرارية وغيرهم: يقربون من جهم فى مسائل القدر والإيمان مع مقاربتهم له أيضاً فى نفى الصفات.

والكلابية والأشعرية : خير من هؤلاء فى باب الصفات ، فإنهم يثبتون لله الصفات العقلية ، وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية فى الجملة ، كما فصلت أقوالهم فى غير هذا الموضع .

وأما فى باب القدر ، ومسائل الأسماء والأحكام ، فأقوالهم متقاربة[1] .

والكلابية هم أتباع أبى محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ، الذى سلك الأشعرى خطته

وأصحاب ابن كلاب كالحارث المحاسبى ، وأبى العباس القلانسى ونحوهما . خير من الأشعرية فى هذا وهذا ، فكلما كان الرجل الى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل .

والكرامية قولهم فى الإيمان قول منكر ، لم يسبقهم اليه أحد ، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان ، وان كان مع عدم تصديق القلب ، فيجعلون المنافق مؤمناً ، لكنه يخلد فى النار فخالفوا الجماعة فى الاسم دون الحكم وأما فى الصفات والقدر والوعيد فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التى فى أقوالها مخالفة للسنة .

وأما المعتزلة فهم ينفون الصفات ويقاربون قول جهم ، لكنهم

---

(١) يقصد التقارب بين الأشاعرة والكلابية .

ينفون القدر ؛ فهم وإن عظموا الأمر والنهى ، والوعد والوعيد ، وغلو فيه ؛ فهم يكذبون بالقدر ، ففيهم نوع من الشرك من هذا الباب ، والإقرار بالأمر والنهى والوعد والوعيد مع إنكار القدر خير من الإقرار بالقدر مع إنكار الأمر والنهى والوعد والوعيد .

ولهذا لم يكن فى زمن الصحابة والتابعين من ينفى الأمر والنهى ، والوعد والوعيد وكان قد نبغ فيهم القـــدرية ، كما نبغ فيهم الخوارج : الحرورية، وإنما يظهر من البدع أولا ما كان أخفى ، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة .

فهؤلاء المتصوفون ، الذين يشهدون الحقيقة الكونية مع اعراضهم عن الأمر والنهى : شر من القدرية المعتزلة ونحوهم : أولئك يشبهون المجوس وهؤلاء يشبهون المشركين ، الذين قالوا : (لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا ولا آباؤنا ولا حرّمْنا مِن شيء) والمشركون شر من المجوس .

فهذا أصل عظيم ، على المسلم أن يعرفه ؛ فإنه أصل الإسلام الذى يتميز به أهل الإيمان من أهل الكفر ، وهو الإيمان بالوحدانية والرسالة : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله .

وقد وقع كثير من الناس فى الإخلال بحقيقة هذين الأصلين ، أو أحدهما مع ظنه أنه فى غاية التحقيق والتوحيد ، والعلم والمعرفة .

فإقرار المشرك بأن الله رب كل شيء ، ومليكه وخالقه؛ لاينجيه من عذاب الله ، ان لم يقترن به اقراره بأنه لا إله إلا الله ، فلا يستحق العبادة أحد إلا هو ؛ وأن محمداً رسول الله ، فيجب تصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، فلا بد من الكلام في هذين الأصلين :-

الأصل الأول : توحيد الإلهية ، فإنه سبحانه أخبر عن المشركين كما تقدم بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله ، يدعونهم ويتخذونهم شفعاء بدون إذن الله ، قال تعالى : (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لا يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ ، وَيَقُولُونَ : هؤلاءِ شُفَعَاؤُنا عِنْدَ اللهِ ، قُلْ أَتُنَبِّؤُونَ اللهَ بِمَا لا يَعْلَمُ فِي السَّمٰوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) فاخبر أن هؤلاء الذين اتخذوا هؤلاء شفعاء مشركون .

وقال تعالى عن مؤمن يس (ومالي لا أَعْبُدُ الَّذي فَطَرَني وإِليْهِ تُرْجَعُونَ ، أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إنْ يُرِدْنِ الرَّحْمٰنُ بِضُرٍّ لا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُم شَيْئاً ولا يُنقِذُونِ؟ إِنِي إذاً لَفِي ضَلالٍ مبين ، إِنِي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فاسْمَعُونِ) وقال تعالى : (ولَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَراءَ ظُهورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وضَلَّ عَنكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) فأخبر سبحانه عن شفعائهم انهم زعموا انهم فيهم شركاء وقال تعالى : (أَمِ اتَّخَذُوا من دون الله شُفعاءَ قُلْ أَوَ لَوْ كانُوا لا يَمْلِكونَ شَيْئاً ولا يعقلونَ؟ قُلْ للهِ الشفاعةُ جميعاً لَهُ مُلْكُ السَّمٰواتِ والأرْضِ ثُمَّ إليهِ تُرْجَعُونَ) وقال تعالى : (ما لَكُمْ مِنْ

دونه من ولى ولا شفيع) وقال تعالى : (وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا الى ربهم ليس لهم من دونه ولى ولا شفيع) وقال تعالى : (من ذا الذى يشفع عنده إلا باذنه ؟) وقال تعالى : (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون * لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون * يعلم مابين أيديهم وماخلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون) وقال تعالى :(وكم من ملك فى السموات لا تغنى شفاعتهم شيئا إلا من بعد أن يأذن الله لمن شاء ويرضى) وقال تعالى : (قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة فى فى السموات ولا فى الارض ، وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير * ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) وقال تعالى : (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا ، أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذوراً) .

قال طائفة من السلف : كان قوم يدعون العزير والمسيح والملائكة فأنزل الله هذه الآية يبين فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون الى الله ويرجون رحمته ويخافون عذابه .

ومن تحقيق التوحيد : أن يعلم أن الله تعالى أثبت له حقاً لا يشركه فيه مخلوق ، كالعبادة والتوكل ، والخوف والخشية ، والتقوى ، كما قال تعالى : (لا تجعل مع الله إلها آخر فتقعد مذموما مخذولا) وقال تعالى : (انا أنزلنا

إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ) وقال تعالى : (قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ) وقال تعالى: (قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ؟) إلى قوله : (الشاكرين) وكل من الرسل يقول لقومه : (اعْبُدوا اللهَ ما لَكُمْ من إله غيره) .

وقد قال تعالى فى التوكل : (وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين) (وعلى الله فليتوكل المؤمنون) وقال : (قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون) وقال تعالى : (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا الى الله راغبون) .

فقال فى الاتيان : (ما آتاهم الله ورسوله) وقال فى التوكل : (وقالوا حسبنا الله) ولم يقل : ورسوله ؛ لأن الإتيان هو الإعطاء الشرعى ، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال ، الذى بلغه الرسول ، فان الحلال ما أحله ، والحرام ما حرمه والدين ما شرعه ، قال تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) .

وأما الحسب فهو الكافى ، والله وحده كاف عبده ، كما قال تعالى : (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) فهو وحده حسبهم كلهم ، وقال تعالى : (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ ومَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِين) أى حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو الله ، فهو كافيكم كلكم .

وليس المراد أن الله والمؤمنين حسبك ، كما يظنه بعض الغالطين ، اذ هو وحده كاف نبيه ، وهو حسبه ، ليس معه من يكون هو واياه حسباً للرسول ، وهذا في اللغة كقول الشاعر :

• فحسبك والضحاك سيف مهند •

وتقول العرب : حسبك وزيداً درهم ، أي يكفيك وزيداً جميعاً درهم .

وقال في الخوف والخشية والتقوى : (وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فأولئك هُمُ الفَائِزُونَ) فأثبت الطاعة لله والرسول ، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده ، كما قال نوح عليه السلام : (اني لكم نذير مبين . أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون) فجعل العبادة والتقوى لله وحده ، وجعل الطاعة للرسول ، فانه من يطع الرسول فقد أطاع الله .

وقد قال تعالى : (فلا تخشوا الناس واخشون) وقال تعالى : (فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين) وقال الخليل عليه السلام : (وكَيْفَ أَخَافُ ما أشْرَكْتُمْ ولا تَخَافُون أنَّكُمْ أشْرَكْتُمْ باللهِ مَا لَمْ يُنزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سلطاناً ؟ فأيُّ الفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بالأمن إنْ كُنْتُمْ تَعلَمُون ؟ الَّذينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إيمانَهُم بِظُلْمٍ أُولئكَ لَهُمُ الأَمْنُ وهُمْ مُهْتَدُون) .

وفي الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال : لما نزلت هذه الآية شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : وأينا لم يظلم نفسه ؟

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما هو الشرك أو لم تسمعوا إلى قول العبد الصالح : إن الشرك لظلم عظيم » ؟ . وقال تعالى : (فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ، وإيَّايَ فَاتَّقُونِ) .

ومن هذا الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته : « من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه ، ولن يضر الله شيئاً . » .

وقال : « ولا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد ، ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء محمد » .

ففي الطاعة : قرن اسم الرسول باسمه بحرف الواو ، وفي المشيئة : أمر أن يجعل ذلك بحرف ثم ، وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله ، فمن أطاع الرسول فقد أطاع الله ، وطاعة الله طاعة الرسول ، بخلاف المشيئة فليست مشيئة أحد من العباد مشيئة لله ، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد ، بل ما شاء الله كان ، وان لم يشأ الناس ، وما شاء الناس لم يكن ان لم يشأ الله .

الأصل الثاني :

حق الرسول صلى الله عليه وسلم .

فعلينا أن نؤمن به ونطيعه ونتبعه ، ونرضيه ونحبه ونسلم لحكمه ، وأمثال

ذلك ، قال تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقال تعالى : (والله ورسوله أحق أن يرضوه) وقال تعالى : (قل ان كان آباؤكم ، وأبناؤكم ، وأخوانكم ، وأزواجكم ، وعشيرتكم ، وأموال اقترفتموها ، وتجارة تخشون كسادها ، ومساكن ترضونها : أحب اليكم من الله ورسوله ، وجهاد فى سبيله : فتربصوا حتى يأتى الله بأمره) وقال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما) وقال تعالى : (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله) وأمثال ذلك .

الإيمان بخلق الله وأمره

وإذا ثبت هذا : فمن المعلوم أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره : بقضائه وشرعه .

وأهل الضلال الخائضون فى القدر انقسموا إلى ثلاث فرق : مجوسية ، ومشركية ، وابليسية .

فالمجوسية : الذين كذبوا بقدر الله وان آمنوا بأمره ونهيه ؛ فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب ، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته ، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم .

والفرقة الثانية : المشركية الذين أقروا بالقضاء والقدر ، وأنكروا الأمر والنهى ؛ قال تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكنا ولا آباؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِنْ شيءٍ) فمن احتج على تعطيل الامر والنهى بالقدر فهو من هؤلاء ، وهذا قد كثر فيمن يدعى الحقيقة من المتصوفة .

والفرقة الثالثة : وهم الإبليسية الذين أقروا بالأمرين ، لكن جعلوا هذا متناقضاً من الرب — سبحانه وتعالى — وطعنوا فى حكمته وعدله ، كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم ؛ كما نقله أهل المقالات ، ونقل عن أهل الكتاب .

والمقصود أن هذا مما تقوله أهـــل الضلال ، وأما أهل الهدى والفلاح : فيؤمنون بهذا وهذا ، ويؤمنون بأن الله خالق كل شيء ، وربه ومليكه ، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وهو على كل شيء قدير ، وأحاط بكل شيء علماً ، وكل شيء أحصاه في امام مبين .

ويتضمن هذا الأصل من اثبات علم الله ، وقدرته ومشيئته ، ووحدانيته وربوبيته ، وأنه خالق كل شيء ، وربه ومليكه : ما هو من أصول الإيمان .

ومع هذا فلا ينكرون ما خلقه الله من الأسباب ، التي يخلق بها المسببات ؛ كما قال تعالى : (حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَاباً ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ ، فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ ، فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ) وقال تعـــالى : (يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ) وقال تعالى : (يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً) فأخبر أنه يفعل بالاسباب .

ومن قال : إنه يفعل عندها لا بها فقد خالف ما جاء به القرآن ، وأنكر ما خلقه الله من القـوى والطبائع ، وهو شبيه بانكار ما خلقه الله من القـوى التي في الحيوان ، التي يفعل الحيوان بها ، مثل قدرة العبد ، كما أن من جعلها هي المبدعة لذلك فقد أشرك بالله وأضاف فعله إلى غيره .

وذلك أنه ما من سبب من الأســباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر في حصول مسببه ، ولا بد من مانع يمنع مقتضاه ، إذا لم يدفعه الله عنه ، فليس في

الوجود شيء واحد يستقل بفعل شيء إذا شاء الا الله وحده ، قال تعالى : (وَمِنْ كلّ شيءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لعلّكُمْ تَذَكَّرُونَ) أى فتعلمون أن خالق الأزواج واحد .

ولهذا من قال : ان الله لا يصدر عنه الا واحد — لأن الواحد لا يصدر عنه الا واحد — كان جاهلا ، فإنه ليس فى الوجود واحد صدر عنه وحده شيء ـ لا واحد ولا اثنان ـ الا الله الذى خلق الازواج كلها مما تنبت الارض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون .

فالنار التى خلق الله فيها حرارة لا يحصل الاحراق الا بها ، وبمحل يقبل الاحتراق ، فإذا وقعت على السمندل والياقوت ونحوهما لم تحرقهما ، وقد يطلى الجسم بما يمنع إحراقه .

والشمس التى يكون عنها الشعاع لابد من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليه ، فإذا حصل حاجز من سحاب أو سقف : لم يحصل الشعاع تحته ، وقد بسط هذا فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أنه لابد من « الإيمان بالقدر » فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد ، كما قال ابن عباس : هو نظام التوحيد ، فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده ، ومن وحد الله وكذب بالقدر نقض توحيده .

ولابد من الإيمان بالشرع ، وهو الإيمان بالأمر والنهى والوعد والوعيد ، كما بعث الله بذلك رسله ، وأنزل كتبه .

والإنسان مضطر الى شرع في حياته الدنيا ، فإنه لا بد له من حركة يجلب بها منفعته ، وحركة يدفع بها مضرته ، والشرع هو الذي يميز بين الأفعال التي تنفعه ، والأفعال التي تضره ، وهو عدل الله في خلقه ، ونوره بين عباده ، فلا يمكن الآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه ويتركونه .

وليس المراد بالشرع بمجرد العدل بين الناس في معاملاتهم ، بل الإنسان المنفرد لا بد له من فعل وترك ، فإن الإنسان همام حارث ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « أصدق الأسماء حارث وهمام » وهو معنى قولهم متحرك بالإرادات ، فإذا كان له إرادة فهو متحرك بها ، ولا بد أن يعرف ما يريده ، هل هو نافع له أو ضار ؟ وهل يصلحه أو يفسده ؟ .

وهذا قد يعرف بعضه الناس بفطرتهم كما يعرفون انتفاعهم بالأكل والشرب ، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية بفطرتهم ، وبعضهم يعرفونه بالاستدلال الذي يهتدون به بعقولهم ، وبعضه لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل وبيانهم لهم وهدايتهم لهم .

وفي هذا المقام تكلم الناس في أن الأفعال هل يعرف حسنها وقبحها بالعقل ، أم ليس لها حسن ولا قبيح يعرف بالعقل ؟ كما قد بسط في غير هذا الموضع ، وبينا ما وقع في هذا الموضع من الاشتباه .

فإنهم اتفقوا على أن كون الفعل يلائم الفاعل أو ينافره يعلم بالعقل ، وهو

أن يكون الفعل سبباً لما يحبه الفاعل ويلتذ به ، وسبباً لما يبغضه ويؤذيه وهذا القدر يعلم بالعقل تارة ، وبالشرع أخرى ، وبهما جميعاً أخرى ، لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل ، ومعرفة الغاية التي تكون عاقبة الأفعال : من السعادة والشقاوة في الدار الآخرة ، لا تعرف الا بالشرع .

فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم ، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم ، وان كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك .

وهذا التفصيل الذي يحصل به الإيمان وجاء به الكتاب هو ما دل عليه قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنا ما كُنْتَ تَدْرِي مَا الكِتَابُ ولا الإيمانُ ، ولكنْ جَعَلْناهُ نُوراً نَهْدِي به من نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنا) وقوله تعالى : (قلْ ان ضَلَلْتُ فإنَّما أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وإنْ اهتَدَيْتُ فَبِما يوحي اليَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ) وقوله تعالى : (قل إنما أنذركم بالوحي) .

ولكن توهمت طائفة ان للحسن والقبح معنى غير هذا ، وأنه يعلم بالعقل ، وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح : يخرج عن هذا ، فكلا الطائفتين اللتين أثبتتا الحسن والقبح العقليين أو الشرعيين ، وأخرجتاه عن هذا القسم غلطت .

ثم إن كلتى الطائفتين لما كانتا تنكر أن يوصف الله بالمحبة والرضا ، والسخط والفرح ، ونحو ذلك مما جاءت به النصوص الإلهية ودلت عليه الشواهد العقلية : تنازعوا بعد اتفاقهم على أن الله لا يفعل ما هو منه قبيح هل ذلك ممتنع لذاته ، وأنه لا يتصور قدرته على ما هو قبيح ، وأنه سبحانه منزه عن ذلك ، لا يفعله لمجرد القبح العقلى الذى أثبتوه؟ على قولين .

والقولان فى الانحراف من جنس القولين المتقدمين ، أولئك لم يفرقوا فى خلقه وأمره بين الهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، والأبرار والفجار، وأهل الجنة وأهل النار ، والرحمة والعذاب ، فلا جعلوه محموداً على ما فعله من العدل أو ما تركه من الظلم ، ولا ما فعله من الإحسان والنعمة ، وما تركه من التعذيب والنقمة .

والآخرون نزهوه بناء على القبح العقلى الذى أثبتوه ، ولا حقيقة له ، وسووه بخلقه فيما يحسن ويقبح ، وشبهوه بعباده فيما يأمر به وينهى عنه .

فمن نظر إلى القدر فقط ، وعظم الفناء فى توحيد الربوبية ، ووقف عند الحقيقة الكونية : لم يميز بين العلم والجهل ، والصدق والكذب ، والبر والفجور ، والعدل والظلم ، والطاعة والمعصية ، والهدى والضلال ، والرشاد والغى ، وأولياء الله وأعدائه ، وأهل الجنة وأهل النار .

وهؤلاء مع أنهم مخالفون بالضرورة لكتب الله ، ودينه وشرائعه ، فهم

مخالفون أيضاً لضرورة الحس والذوق ، وضرورة العقل والقياس ، فإن أحدهم لا بد أن يلتذ بشيء ويتألم بشيء ، فيميز بين ما يأكل ويشرب ، وما لا يأكل ولا يشرب ، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد ، وما ليس كذلك ، وهذا التميز بين ما ينفعه ويضره هو الحقيقة الشرعية الدينية .

ومن ظن أن البشر ينتهي إلى حد يستوى عنده الأمران دائماً : فقد افترى وخالف ضرورة الحس ؛ ولكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض ، كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغل عن الإحساس ببعض الأمور ، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه فهذا ممتنع ، فإن النائم لم يفقد إحساس نفسه ، بل يرى فى منامه ما يسوؤه تارة ، وما يسره أخرى .

فالأحوال التي يعبر عنها بالاصطلام والفناء والسكر ونحو ذلك ، إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض ، فهى مع نقص صاحبها — لضعف تمييزه — لا تنتهى إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقاً . ومن نفى التمييز فى هذا المقام مطلقاً ، وعظم هذا المقام فقد غلط فى الحقيقة الكونية والدينية : قدراً وشرعاً ، وغلط فى خلق الله وفى أمره حيث ظن أن وجود هذا ؛ لا وجود له ، وحيث ظن أنه ممدوح ، ولا مدح فى عدم التمييز : العقل والمعرفة .

وإذا سمعت بعض الشيوخ يقول : أريد أن لا أريد ، أو أن العارف لا حظ له ، وأنه يصير كالميت بين يدى الغاسل ونحو ذلك ، فهذا إنما يمدح

منه سقوط إرادته التي يؤمر بها وعدم حظه الذى لم يؤمر بطلبه ، وأنه كالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه ، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه .

ومن أراد بذلك أنه تبطل إرادته بالكلية وأنه لا يحس باللذة والألم ؛ والنافع والضار ، فهذا مخالف لضرورة الحس والعقل والدين .

فصل في أقسام الفناء الثلاثة

أحدها : هو الفناء الدينى الشرعى الذى جاءت به الرسل ، وأنزلت به الكتب ، وهو أن يفنى عما لم يأمر الله به بفعل ما أمر الله به : فيفنى عن عبادة غيره بعبادته ، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله ، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه ، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله ؛ وعن خوف غيره بخوفه ، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله ، وبحيث يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما . كما قال تعالى : (قُلْ إن كانَ آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم ، وأزواجكم ، وعشيرتكم ، وأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوها ، وتجارةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَها ، ومَساكِنُ تَرْضَوْنَها : أَحَبَّ إليكُم مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وجهادٍ في سبيلِهِ ; فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ) فهذا كله هو مما أمر الله به ورسوله .

وأما (الفناء الثانى) : وهو الذى يذكره بعض الصوفية ، وهو أن يفنى عن شهود ما سوى الله تعالى ، فيفنى بمعبوده عن عبادته وبمذكوره عن ذكره

وبمعروفه عن معرفته ، بحيث قد يغيب عن شهود نفسه لما سوى الله تعالى ، فهذا حال ناقص قد يعرض لبعض السالكين ، وليس هو من لوازم طريق الله .

ولهذا لم يعرف مثل هذا للنبي صلى الله عليه وسلم وللسابقين الأولين ، ومن جعل هذا نهاية السالكين ، فهو ضال ضلالا مبيناً ، وكذلك من جعله من لوازم طريق الله فهو مخطىء ، بل هو من عوارض طريق الله التى تعرض لبعض الناس دون بعض ، ليس هو من اللوازم التى تحصل لكل سالك .

وأما الثالث : فهو الفناء عن وجود السوى ، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق ، وأن الوجود واحد بالعين ، فهو قول أهل الإلحاد والإتحاد ، الذين هم من أضل العباد .

وأما مخالفتهم لضرورة العقل والقياس : فإن الواحد من هؤلاء لا يمكنه أن يطرد قوله ، فإنه اذا كان مشاهداً للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحظور فعومل بموجب ذلك ، مثل أن يضرب ويجاع ، حتى يبتلى بعظيم الأوصاب والأوجاع ، فإن لام من فعل ذلك به وعابه فقد نقض قوله وخرج عن أصل مذهبه ، وقيل له : هذا الذى فعله مقضى مقدور ، فخلق الله وقدره ومشيئته : متناول لك وله وهو يعمهما ، فإن كان القدر حجة لك فهو حجة لهذا ، والا فليس بحجة لا لك ولا له .

فقد تبين بضرورة العقل فساد قول من ينظر الى القدر ، ويعرض

عن الأمر والنهى ، والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ويترك المحظور ، ويصبر على المقدور ، كما قال تعالى : (وان تَصْبِرُوا وتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً) .

وقال فى قصة يوسف : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ المُحْسِنِين) فالتقوى فعل ما أمر الله به ، وترك ما نهى الله عنه ، ولهذا قال الله تعالى : (فاصْبِرْ انَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ واسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بالعشيِّ والأَبْكَارْ) .

فأمره مع الاستغفار بالصبر ، فإن العباد لا بد لهم من الاستغفار أولهم وآخرهم ، قال النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح : « يا أَيُّهَا النَّاسُ ا تُوبُوا إِلَى رَبِّكُمْ، فوالذي نَفْسي بِيَدِهِ إِنِّي لأَسْتَغْفِرُ اللهَ وأَتُوبُ إِليهِ فِي اليوم أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّة » ، وقال : « انه ليغان على قلبي ، وإنى لأستغفر الله وأتوب إليه فى اليوم مائة مرة » .

وكان يقول «اللهم اغفر لى خطيئتى وجهلى ، وإسرافى فى أمرى ، وما أنت أعلم به منى ، اللهم اغفر لى خطئى وعمدى ، وهزلى وجدى ، وكل ذلك عندى ، اللهم اغفرلى ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به منى أنت المقدم وأنت المؤخر» .

وقد ذكر عن آدم أبى البشر انه استغفر ربه وتاب اليه ، فاجتباه ربه فتاب عليه وهداه ، وعن ابليس أبى الجن ـ لعنه الله ـ انه أصر متعلقا بالقدر فلعنه وأقصاه ، فمن أذنب وتاب وندم فقد أشبه أباه ، ومن أشبه أباه فما ظلم ،

قال الله تعالى : (وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولا ، ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفوراً رحيما) .

ولهذا قرن الله سبحانه بين التوحيد والإستغفار فى غير آية ، كما قال تعالى : (فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وقال تعالى : (فاستقيموا اليه واستغفروه) وقال تعالى : (الر كتابٌ أُحكمَتْ آياتُه ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ، أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللهَ إِنَّنِي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وبَشِيرٌ وأَنْ استَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبوا إِليه يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعاً حَسَناً إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمّىً) .

وفى الحديث الذى رواه ابن أبى عاصم وغيره : « يقول الشيطان أهلكت الناس بالذنوب وأهلكونى بلا إله إلا الله والإستغفار ، فلما رأيت ذلك بثثت فيهم الأهواء فهم يذنبون ولا يتوبون لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً » .

وقد ذكر سبحانه عن ذى النون أنه نادى فى الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين ، قال تعالى : (فاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الغَمِّ وكَذَٰلِكَ نُنْجِي المُؤْمِنِين) قال النبي صلى الله عليه وسلم « دعوة أخى ذى النون ما دعا بها مكروب الا فرج الله كربه » .

وجماع ذلك أنه لا بد له فى الأمر من أصلين ، ولا بد له فى القدر من أصلين .

ففى « الأمر » عليه الإجتهاد فى الإمتثال علماً وعملا ، فلا تزال تجتهد فى العلم بما أمر الله به والعمل بذلك .

ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه فى المأمور وتعديه الحدود .

ولهذا كان من المشروع أن يختم جميع الأعمال بالإستغفار . فكان النبى صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً ، وقد قال الله تعالى : (والمستغفرين بالاسحار) فقاموا بالليل وختموه بالإستغفار ، وآخر سورة نزلت قول الله تعالى : (إذا جاء نصر الله والفتح * ورأيت الناس يدخلون فى دين الله أفواجاً * فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً)وفى الصحيح أنه كان صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول فى ركوعه وسجوده : « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفرلى » يتأول القرآن .

وأما فى « القدر » فعليه أن يستعين بالله فى فعل ما أمر به ، ويتوكل عليه ويدعوه ، ويرغب اليه ، ويستعيذ به ويكون مفتقراً إليه فى طلب الخير وترك الشر .

وعليه أن يصبر على المقدور ، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ، وإذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدر عليه .

ومن هذا الباب احتجاج آدم وموسى لما قال : يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته ، لماذا أخرجتنا

ونفسك من الجنة ؟ فقال له آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله بكلامه فبكم وجدت مكتوباً على من قبل أن أخلق : (وعصى آدم ربه فغوى) قال : بكذا وكذا ، فحج آدم موسى .

وذلك أن موسى لم يكن عتبه لآدم لأجل الذنب ، فان آدم قد كان تاب منه ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ؛ ولكن لأجل المصيبة التى لحقتهم من ذلك .

وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر فى المصائب ، وأن يستغفروا من المعائب كما قال تعالى : (فاصبِرْ إنَّ وَعْدَ اللهِ حَقّ واستَغْفِرْ لِذَنْبِكَ) .

فمن راعى الأمر والقدر كما ذكر : كان عابداً لله مطيعاً له ، مستعيناً به ، متوكلا عليه ، من الذين أنعم الله عليهم من النبيين ، والصديقين ، والشهداء ، والصالحين ، وحسن أولئك رفيقاً .

وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين فى مواضع كقوله : (إياك نعبد * وإياك نستعين) وقوله : (فاعبده وتوكل عليه) وقوله : (عليه توكلت واليه أنيبْ) وقوله : (ومَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ويَرْزُقْهُ مِنْ حيثُ لاَ يَحْتَسِبُ ، ومَنْ يَتَوَكَّلْ علىَ اللهِ فَهُوَ حَسْبُه إنَّ اللهَ بالغ أمره قَدْ جَعَلَ اللهُ لكلِّ شيءٍ قَدراً) .

فالعبادة لله والاستعانة به ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم يقول عند الأضحية

« اللهم منك ولك » فما لم يكن بالله لا يكون ، فانه لا حول ولا قوة إلا بالله وما لم يكن لله فلا ينفع ولا يدوم .

ولا بد فى عبادته من أصلين .

(أحدهما) إخلاص الدين له :

(والثانى) موافقة أمره الذى بعث به رسله ، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول فى دعائه : اللهم اجعل عملى كله صالحاً ، واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً ، وقال الفضيل بن عياض فى قوله تعالى : (ليبلوكم أيكم أحسن عملا) قال : أخلصه وأصوبه . قالوا يا أبا على : ما أخلصه وأصوبه ؟ قال : إذا كان العمل خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل ، واذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صوابا ، والخالص أن يكون لله ، والصواب أن يكون على السنة .

ولهذا ذم الله المشركين فى القرآن على اتباع ما شرع لهم شركاؤهم من الدين ما لم يأذن به الله من عبادة غيره ، وفعل ما لم يشرعه من الدين ، كما قال تعالى : (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟) كما ذمهم على أنهم حرموا ما لم يحرمه الله .

والدين الحق أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ، ولا دين إلا ما شرعه .

ثم إن الناس فى عبادته واستعانته على أربعة أقسام :

فالمؤمنون المتقون هم له وبه ، يعبدونه ويستعينونه .

وطائفة تعبده من غير استعانة ولا صبر ، فتجد عند أحدهم تحرياً للطاعة والورع ولزوم السنة . لكن ليس لهم توكل واستعانة وصبر ؛ بل فيهم عجز وجزع .

وطائفة فيهم استعانة وتوكل وصبر ، من غير استقامة على الأمر ، ولا متابعة للسنة ، فقد يمكن أحدهم ويكون له نوع من الحال باطناً وظاهراً ، ويعطى من المكاشفات والتأثيرات ما لم يعطه الصنف الأول ، ولكن لا عاقبة له ، فإنه ليس من المتقين ، والعاقبة للتقوى ؛ فالأولون لهم دين ضعيف ولكنه مستمر باق ؛ إن لم يفسده صاحبه بالجزع والعجز ؛ وهؤلاء لأحدهم حال وقوة ، ولكن لا يبقى له إلا ما وافق فيه الأمر واتبع فيه السنة .

وشر الأقسام من لا يعبده ولا يستعينه ؛ فهو لا يشهد أن عمله لله ولا أنه بالله .

فالمعتزلة ونحوهم — من القدرية الذين أنكروا القدر — هم فى تعظيم الأمر والنهى والوعد والوعيد خير من هؤلاء الجبرية القدرية ، الذين يعرضون عن الشرع ، والأمر والنهى .

والصوفية هم فى القدر ومشاهدة توحيد الربوبية : خير من المعتزلة ، ولكن فيهم من فيه نوع بدع ، مع إعراض عن بعض الأمر والنهى . والوعد والوعيد ،

حتى يجعلوا الغاية هي مشاهدة توحيد الربوبية والفناء في ذلك ، ويصيرون أيضاً معتزلين لجماعة المسلمين وسنتهم ، فهم معتزلة من هذا الوجه .

وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شراً من بدعة أولئك المعتزلة ، وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة .

وإنما دين الله ما بعث به رسله ، وأنزل به كتبه ، وهو الصراط المستقيم ، وهو طريقة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خير القرون وأفضل الأمة وأكرم الخلق على الله تعالى بعد النبيين ، قال تعالى : (والسَّابِقونَ الأَوَّلُونَ مِنَ المُهاجِرينَ والأَنْصارِ ، والَّذينَ اتَّبَعُوهُم بإحسانٍ رضيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْه) فرضي عن السابقين الأولين رضاً مطلقاً ، ورضي عن التابعين لهم بإحسان .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الأحاديث الصحيحة : « خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » .

وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول : من كان منكم مستناً فليستن بمن قد مات ، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة ؛ أولئك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبر هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ؛ قوم اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم حقهم ، وتمسكوا بهديهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم .

وقال حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما : يا معشر القراء ! استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم ، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقاً بعيداً ، ولئن أخذتم يميناً وشمالا لقد ضللتم ضلالا بعيداً .

وقد قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : خط لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطاً ، وخط حوله خطوطاً عن يمينه وشماله ، ثم قال : « هذا سبيل الله ، وهذه سبل ، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه ، ثم قرأ (وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) وقد أمرنا سبحانه أن نقول فى صلاتنا (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) .

وقال النبى صلى الله عليه وسلم : « اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون » ، وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه ، والنصارى عبدوا الله بغير علم .

ولهذا كان يقال : تعوذوا بالله من فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل ، فان فتنتهما فتنة لكل مفتون ، وقال تعالى : (فإمَّا يأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدى فمَن اتَّبعَ هُدايَ فلا يضلُّ ولا يَشْقَى . ومنْ أعْرَضَ عَنْ ذِكري فإنَّ لهُ معيشةً ضَنْكا) قال ابن عباس رضى الله عنهما : تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل فى الدنيا ولا يشقى فى الآخرة وقرأ هذه الآية .

وكذلك قوله تعالى : (الم ، ذلكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُولَئِكَ عَلَى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ وأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ) فأخبر أن هؤلاء مهتدون مفلحون ، وذلك خلاف المغضوب عليهم والضالين .

فنسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر اخواننا صراطه المستقيم ؛ صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين ، والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقاً ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً .